

الفساد آفة كريمة تُصيب جسد الدولة والمؤسسات بالوهن والضعف، وهي ناقلة لهذا المرض العضال؛ فالفساد يُفسد من حوله، ولذلك من الواجب دائماً عند مكافحة الفساد أن تُجث هذه الآفة تمامًا، من خلال القضاء على الأسباب التي قد تساعد على الفساد، وفي مُقدمتها غياب الأدوار الرقابية أو تراجعها.

ومنذ إنشاء جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، مضى وطننا في جهود اقتلاع الفساد جذوره، عبر منظومات رقابية مُحكمة، تتولى أمرها كفاءات وطنية مُخلصة، تعمل ليل نهار على ضمان أن كل ريال يُنفق في مساره القانوني الصحيح، وأن كل مورد مالي يُحقق النفع العام المطلوب، والأهم أن كل فاسد سيلقى جزاءه الذي يستحقه.

ولا يستقيم الحديث عن مكافحة الفساد دون إبراز دور الشفافية والمساءلة في الحد من هذه الممارسات الضارة بالوطن، وهنا نُشير إلى التقرير السنوي الذي اعتاد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة أن يُصدره، تحت اسم «مُلخص المجتمع»، والذي يُفصح فيه عن أبرز جرائم الاعتداء على المال العام، من رشى واختلاسات واستغلال نفوذ وغيرها؛ بل ويذهب لأبعد من ذلك، ويشرح بالتفصيل عمليات التلاعب التي يقوم بها بعض ضعاف النفوس ويسعون لاستغلال أي ضعف رقابي أو ثغرات قانونية، للولوع إلى أنفاق الفساد المُظلمة، وإنها لُسنة حميدة أن يُحافظ الجهاز على إصدار هذا الملخص سنويًا، لكي يُدرك المجتمع الجهود الحثيثة التي يبذلها القامسون على أمر حماية المال العام، وأيضًا لتعرف أن أي مجتمع ليس مجتمعًا ملائكيًا، وأن الفساد كما نراه في دول أخرى، هو موجود بيننا، وهذه طبيعة النفس البشرية التي أَلهمها الله «فجورها وتقواها»، لكن الفائز الحقيقي هو الذي يُفلح في تركيبة النفس من الشرور، وتُجثب الوقوع في المخالفات.

وبالتوازي مع هذا النهج الشفاف، لا بُد من تبني استراتيجيات وخطط عمل وطنية تُساعد على نشر التوعية بأهمية الحفاظ على المال العام وصون مُقدرات الوطن؛ حيث إنَّ هذه المقدرات ليست ملك شخص أو جهة بعينها، وإنما هي ملك لكل مواطن، ومُسجلة باسم هذا الشعب الأبي. ومن شأن التوسع في تنظيم حملات توعية لمختلف فئات المجتمع، أن يحد من قضايا الفساد، لا سيما إذا ما بدأت هذه الحملات من المدارس؛ حيث النواة الأولى لغرس القيم الإيجابية في نفس كل طالب وطالبة. وخيرًا يفعل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، بتنظيمه للعديد من الحملات وورش العمل التي تحت على حماية المال العام، والتعريف بالإجراءات العقابية للمُخالفين، لكن نعتقد أن الأمر ما يزال يحتاج المزيد من الجهود، من أجل ترسيخ قيم النزاهة.

والنزاهة هنا لا تعني فقط عدم مُخالفة القوانين، وإنما التحلي بضمير حي ويقظ، قادر على التزام الأمانة في العمل بكل إخلاص، مؤمنًا بأنَّ الاعتداء على بيسة واحدة بمثابة وضع اليد في النار، وأن أي تأخير في إنجاز العمل يتسبب في خسارة المال العام. النزاهة لا تعني فقط عدم قبول الرشوة أو تجنب الاختلاس، ولكنها تعني أنَّ هناك موظفًا يحرص على أداء مهامه دون التفكير في تحقيق أية منافع شخصية له أو لأي من معارفه.

ولا شك أن تطبيق قيم النزاهة والمساءلة والشفافية يهدف إلى بناء الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وبين المواطن والمسؤول، في إطار ما بات يُعرف بـ«دولة المؤسسات والقانون»، التي لا مجال فيها لأية مجاملات على حساب الوطن، ولا اعتبارات اجتماعية سوى الالتزام بتطبيق صحيح القانون، على المسؤول الكبير قبل الصغير؛ فرتبس الوحدة الذي تثبت مخالفته للأنظمة والقوانين، مثله مثل الموظف الصغير المسؤول عن نقل الملفات من مكتب لآخر. وهنا يجب أن نوضح أنَّ الفساد لا ينحصر في أشكاله المعروفة لدى البعض؛ لأنَّ هناك فساد الذمم، الذي يتعكس في تغيب الموظف عن مكتبه لساعات طويلة، ربما يقضيها بحجة تناول وجبة الإفطار، أو تكرار الاستئذان من مقر العمل قبل انقضاء ساعات الدوام الرسمي بفترات طويلة تحت ذريعة «الدرب طويل ومزدحم»، أو هذا الموظف الذي يُماطل في إنجاز مُعاملة أحد المواطنين لأسباب شخصية بحتة!

ويبقى القول.. إن مكافحة الفساد مسؤولية وطنية تشاركية، لا يقع عبؤها على جهاز بعينه، ولكن كل فرد في هذا الوطن مسؤول مسؤولية مباشرة عن ذلك، بالتوازي مع جهود تعزيز النزاهة في المجتمع، وتغليظ العقوبات الرادعة، وترسيخ قيم الشفافية، وتأكيد الشراكة الوطنية في صون المال العام وحماية ما تحق من مُكتسبات، لكي تبقى عُمان مزدهرة وفي تقدّم ورخاء.

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي



www.alroya.om
info@alroya.info



الأحد ٤ من جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٥ م - العدد رقم ٤٢١٢ Sunday 26 October 2025 - issue No (4212)

السياحة والتصنيع الأخضر والمدن الذكية محاور رئيسية 400 خبير يرسمون خريطة الاستثمار المستدام مع انطلاق «منتدى الدقم».. غدًا

مسقط- العُمانية



سلطان بن سالم الحبسي

والمستثمرون مع صنّاع القرار لجذب المزيد من المشروعات الكبيرة متعددة الجنسيات خاصة في مجالات السياحة والتطوير الحضري وتعزيز استخدامات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاستثمارية الرئيسية بما في ذلك التصنيع الذي والمستدام والتمويل الأخضر. وقال سعادته- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- إن المنتدى سيشهد في نسخته الثانية مشاركة واسعة من داخل سلطنة عُمان وخارجها، حيث يشارك فيه أكثر من ٤٠٠ مشارك، و٥٤ متحدثًا ومدير جلسة، من بينهم ٢٣ خبيرًا دوليًا و١٩ خبيرًا عُمانيًا يمثلون أكثر من ٥٠ جنسية.

604 ملايين ريال قيمة محلية مضافة لمشروعات «أوكيو» في «اقتصادية الدقم»

الدقم- الرؤية

من يناير ٢٠٢٤ إلى يونيو ٢٠٢٥. وقد شكّل الإنفاق المحلي ما يزيد على ٣٨٥ مليون ريال عُماني (مليار دولار أمريكي)؛ أي بنسبة ٦٤ بالمائة من إجمالي الإنفاق، مما يعكس التزام أوكيو بتعزيز المحتوى المحلي في سلاسل التوريد، وتشجيع الشراكات مع الشركات

بلغت القيمة المحلية المضافة لمشروعات أوكيو في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أكثر من ٦٠٤ ملايين ريال عُماني (١,٥٧ مليار دولار أمريكي) خلال الفترة

جلالة السلطان يعزي ملك تايلاند ويهنئ رئيس النمسا مسقط- العُمانية

بعث حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- برقية تعزية ومواساة إلى جلالته الملك ماها فاجير الونجكورون ملك تايلاند في وفاة والدته الملكة سيريكث. أعرب جلالة السلطان المعظم من خلالها عن خالص تعازيه وصادق مواساته لجلالة الملك والشعب التايلاندي الصديق.

كما بعث حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- برقية تهنئة إلى فخامة الرئيس الدكتور ألكسندر فان دير بالن رئيس جمهورية النمسا بمناسبة العيد الوطني لبلاده. أعرب جلالة السلطان المعظم خلالها عن خالص التهاني والتبريكات لفخامة الرئيس والشعب النمساوي، متمنيًا جلالاته لهذا البلد الصديق استمرار التقدم والتطور، ولعلاقات البلدين اطراد النمو والتعاون المشترك.

اقرأ في الأحد الممتاز:

«ملخص المجتمع».. تكريس لنهج الشفافية وإبراز لجهود ملاحقة الفاسدين

كابوس الفوائد البنكية يقض مضاجع المواطنين

خبراء لـ«الرؤية»: إدارة المخاطر تستلزم تبني منهجيات وطنية متكاملة

استعد .. انطلق.. شيري

CHERY

FUN TO DRIVE

تيجو 4 برو

من ابتداء ٥,٤٩٩ ر.ع

تيجو 7 برو ماكس

من ابتداء ٦,٥٩٩ ر.ع

تيجو 8 برو ماكس

من ابتداء ٧,٥٩٩ ر.ع

تيجو 9

من ابتداء ٩,٦٩٩ ر.ع

ايريزو 6 برو

من ابتداء ٥,٢٩٩ ر.ع

ايريزو 5

من ابتداء ٣,٩٩٩ ر.ع

الخدمة مجانية* لغاية ٣ سنوات/٣٠,٠٠٠ كم. (أيهما أسبق)

التأمين مجاني**

التسجيل مجاني*

ثري إم تظليل للنوافذ**

السيارات العالمية الجديدة ش.م.م

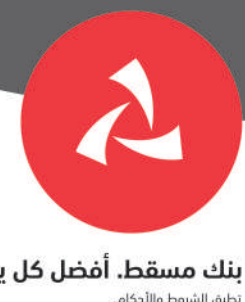
ص.ب. ٣٦٨، روي، الزمر البريدي، ١٢، سلطنة عُمان
الهاتف: ٠٩٦٨ ٢٥٥٨٠٠ - الفاكس: ٠٩٦٨ ٢٥٥٨٣٣ - ص.ت. ١٢٥٧٢١١
الطاقة: ٩٢٢١٧١٤ - الفواتح: ٩٢٢١٧١٤
ص.ح. ٩٢٨١٤ - ص.اله: ٩٩٢٢٧٨٢
البريد الإلكتروني: navee3342@sbgom.com

السيارات العالمية الجديدة ش.م.م

لن تجربة القيادة والحجز اتصل / واتس اب ٢٤٥٧٩٥٤١ ٩٢٦١٦٥٩٨

السيارات العالمية الجديدة ش.م.م

معرفة الوكيل لمزيد من التفاصيل والتأكد من توفر المخرن من السيارة المختارة يرجى زيارة أقرب صالة عرض شيري. الصور والألوان المبينة أعلاه بغرض التوضيح فقط.



بنك مسقط. أفضل كل يوم.

نظم الشبكات والأجهزة

لا تفوّت ميزة الحصول على إعفاء من الرسوم السنوية للسنة الأولى مع بطاقة Visa الجوهر البلاطينية للالتئام من بنك مسقط



قُدِّم الآن

تحديات سلوكية وهيكلية تستدعي مزيداً من الإصلاح المؤسسي وتعزيز الوعي بقيم النزاهة

مختصون لـ «الرؤية»: «ملخص المجتمع» يُكرّس نهج الشفافية والم



المردوقي: «ملخص المجتمع» ترجمة للنهج السامي بأهمية الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة

بيانات ومؤشرات «جهاز الرقابة» تعزز ثقة المجتمع تجاه جهود حماية المال العام

كشف جوانب القصور الإداري يسرع الخطى نحو تبني مبادئ الحكومة الشفافية

«جهاز الرقابة» يبنّي معايير ومنهجيات دولية هي تنفيذ الأعمال الرقابية

استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل المخاطر حقق مستوى أعلى من الكفاءة الرقابية

متابعة تنفيذ التوصيات الرقابية ليست إجراءً شكلياً وإنما مهمة جوهرية

وحدة تنظيمية متخصصة معنية بمتابعة تنفيذ التوصيات الرقابية

تفاعل إيجابي من معظم الجهات المشمولة بالرقابة لتنفيذ التوصيات

الفهدي: الأمانة والإخلاص والإجادة من بين صفات عدة يجب أن يتبلل بها كل موظف

الكندية: الشفافية تقوم على خطاب إعلامي يستند إلى البيانات والسرد الواقعي

توحيد الرسائل الإعلامية بين الجهات الرقابية أصبح ضرورة لتعزيز الثقة المجتمعية

الأهلي الإسلامي
ahli islamic

معاملات مصرفية أكثر كفاءة مع تطبيق الأهلي الإسلامي الجديد



سائلة ويُبرز الجهود الرقابية لصون المال العام وملاحقة الفاسدين

أكد عدد من المختصين في الشؤون الاقتصادية والإدارية أن «ملخص المجتمع» الصادر عن جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لعام ٢٠٢٤، يعكس مستوى متقدماً من الشفافية في الإفصاح عن أداء الأجهزة الحكومية، ويُجسّد التوجّه الوطني نحو ترسيخ مبادئ النزاهة والمساءلة في إدارة المال العام. وأشاروا- في استطلاع لـ «الرؤية»- إلى أن ما كشفه الملخص من مؤشرات حول استرداد الأموال العامة، وتنامي البلاغات المجتمعية، واتساع نطاق الرقابة، يعكس تحسّناً كفاءة الإنفاق العام، لكنه في الوقت ذاته يكشف عن تحديات سلوكية وهيكلية تستدعي مزيداً من الإصلاح المؤسسي وتعزيز الوعي المجتمعي بالمسؤولية الوطنية. وقال الدكتور حمير بن ناصر المحروقي المتحدث الرسمي باسم جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، إنّ ملخص المجتمع يأتي إيماناً بالنهج السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- بأهمية الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، كما يُعد أحد أبرز الأدوات التي تعكس الجهود المستمرة للجهاز في حماية المال العام ورفع كفاءة استخدامه، وتعزيز مبادئ الشفافية والتكامل المؤسسي والشراكة المجتمعية.



نابية عن حكومة سلطنة عُمان ممثلة بوزارة المالية، يعلن البنك المركزي العماني عن طرح الإصدار 77 ل سندات التنمية الحكومية للاكتتاب العام، والذي سيتم إصداره في يوم الخميس الموافق 30 أكتوبر 2025م. بسعر فائدة يبلغ 4.1% سنوياً لأجل 5 سنوات، ويستحق السداد في 30 أكتوبر 2030م، وسيتم عقد المزار يوم الثلاثاء الموافق 28 أكتوبر 2025م، ويمكن للمستثمرين الاكتتاب في هذه السندات عن طريق البنوك التجارية المرخصة بعد استكمال استمارة الاكتتاب.

يمكن للمستثمرين الحصول على شرة الإصدار وطلبات الاكتتاب في السندات من البنوك التجارية المرخصة العاملة في سلطنة عُمان، ويمكن تقديم الطلبات المستوفاة من خلال أي بنك تجاري مرخص. ويتعين على الراغبين في الاكتتاب تدوين رقم المستثمر في طلبات الاكتتاب.

يمكن الحصول على رقم المستثمر من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لشركة مسقط للمقاصة والإيداع وش.م.ع. mcd.om أو عن طريق تطبيق أسهم عُمان، وذلك قبل يوم واحد على الأقل من تقديم طلب للاكتتاب التجاري.

يمكن للمستثمرين الحصول على شرة الإصدار وطلبات الاكتتاب في السندات من البنوك التجارية المرخصة العاملة في سلطنة عُمان، ويمكن تقديم الطلبات المستوفاة من خلال أي بنك تجاري مرخص. ويتعين على الراغبين في الاكتتاب تدوين رقم المستثمر في طلبات الاكتتاب.

يمكن للمستثمرين الحصول على شرة الإصدار وطلبات الاكتتاب في السندات من البنوك التجارية المرخصة العاملة في سلطنة عُمان، ويمكن تقديم الطلبات المستوفاة من خلال أي بنك تجاري مرخص. ويتعين على الراغبين في الاكتتاب تدوين رقم المستثمر في طلبات الاكتتاب.

الرسالة والمضمون، وأوضحت أن الإعلام الرقمي اليوم يمتلك أدوات فعّالة مثل: الإنفوجراف (الرسوم البيانية) والبودكاست، والمقاطع التوعوية القصيرة التي تُسهّل في تقريب مفاهيم النزاهة والشفافية من المواطن، مؤكّدة أن توحيد الرسائل الإعلامية بين المؤسسات والجهات الرقابية أصبح ضرورة لتعزيز الثقة، ومنع تضارب التفسيرات في الفضاء العام. وفي الجانب الاجتماعي، أوضحت الكندية أن التجاوزات المالية والإدارية تؤثر بطبيعة الحال على ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة، مشيرة إلى أن المجتمع اليوم أكثر وعياً ومسؤولية بفضل الفضاء الرقمي المفتوح، وأكدت أن من المهم كيفية تعامل المؤسسات مع وقوع التجاوزات: الإجماعي بين المؤسسات والجهات الرقابية، أوضحت الكندية أن الاستثمار الفعّال في القطاع الإعلامي يتطلب تكاتف المؤسسات الرسمية والخاصة، مؤكّدة أن إعداد المراتب الرقابية ليس عملاً تقنياً فحسب، بل نتاج فكر تكاملي بين المؤسسات والمهنيين في مجالهم. وأضافت أن من الضروري تنظيم جلسات حوارية ومجلات توعوية وبرامج تحليل مجتمعي تحول التقرير من وثيقة تُقرأ في نهاية العام إلى حركة ووعي مجتمعي مستمر، تُسهّم في تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة.

أما عن أبرز التحديات التي تواجه الإعلام عند تغطية قضايا مثل «ملخص المجتمع»، قالت الخيرة الإعلامية إن من أبرز هذه التحديات: ضعف الفهم الفني للمضامين التقاريري، وتوسّع بعض المنصات في نشر الأخبار دون تحقق كافي، إضافة إلى قراءات تحليلية غير منهجية تحدّث تشويشاً في الرسالة. وتبيّن أن التحل يكمن في الاستمرار بتأهيل الصحفيين وتمكينهم من قدرة البائات قرارة دقيقة ومنهنية، وترسيخ مبدأ التحقق قبل النشر، كأداة أساسية في العمل الإعلامي، إلى جانب تمكّن المتحدثّين الرسميين الموهّلين من أداء دور فعّال في تفسير ونقل الرسالة قبل وأثناء وبعد نشر التقارير. وشهدت الكندية على أن الإعلام شريك في صناعة الوعي وليس ناقلاً لأخبار فقط، وأن الإعلاميين يجب أن يكونوا مسؤولين بصدق تجاه جزء من منظومة الإصلاح، مساهمًا في ترسيخ ثقافة النزاهة والمساءلة التي يقوم عليها مستقبل المؤسسات الوطنية في عُمان التي تسعى إلى أن تكون أكثر شفافية.

من جانبه، أبرز الدكتور خالد بن سعيد العامري، رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العُمانية، التحديات الاقتصادية للتجاوزات المالية والإدارية على الأداء الكلي للمجتمع، مشيراً إلى أن ضعف ثقة المواطن في الجهات الرقابية يعيق الاستثمار في عُمان، ويؤثر سلباً على الاقتصاد. وأضاف أن استمرار المخالفات يعني انصراف الموارد عن أولويات النمو، وتُخفّض الإنتاجية، ويؤثر سلباً على ثقة المواطن في النظام. وأضاف أن أرقام الاسترداد البائغة (٥٨ مليون ريال عُمان) تظهر كمكبّس قيد، لكنها تكشف أيضاً كلفة ماسمة في التأخير والتحويل المالي.

وأوضح العامري أنه بحسب ملخص المجتمع نفّذ جهاز الرقابة المالية والإدارية ٢٢٥ مهمة فحص وأصدر ١٧٧ تقريراً على وحدات ومؤسسات وشركات تابعة للدولة، موضحاً أن هذا الرقم يعكس نهجاً رقابياً واسعاً ومنهنيته. وأضاف أن الجهاز أُنجز ٣٣ دراسة توعوية، وقمّ ملاحظات على مشاريع قوانين ولوائح مالية، مشيراً إلى أن الأثر المالي يكمن في استرداد ٥٨ مليون ريال عُمان في خزينة الدولة، منها ٢٥ مليون ريال عُمان تم استردادها في عام ٢٠٢٤، و٣٣ مليون ريال عُمان تم استردادها

ما يسمّى اليوم بالإجادة- وتقدير الوقت، تعدّان أساسيتين في هذا الجانب؛ فإذا كان وعي الإنسان نوعهما عاملاً، أدّى عمله بإتقان واستمرّ وقت العمل لصالح إنجاز الواجبات المنوطة به، إما إن كان وعيه ضعيفاً، فلن يبالٍ بهما، وسيؤخّر ذلك على الاقتصاد الوطني في عمومها؛ بل وسيكون عبئاً على الوظيفة وعلى ما أوّمن عليه من أجيال تصب في نهاية المطاف لصالح تنمية وطنه.

ويبنّ المحكم الدكتور صالح الفهدي أن أبرز القيم التي يجب غرسها في القيادات والإدارات لضمان الوفاقية من التجاوزات المالية والإدارية قبل وقوعها هي التقوى، أي الخشية من الله سبحانه وتعالى والرقب على كل شيء، مستشهداً بقوله تعالى: «وَقُلْ أَغْلُوْا قَسْرَی اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرُسُوْهُ وَالْمُؤْمِنُوْنَ وَرُسُوْهُنَّ إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُوْنَ» (التوبة: ١٠٥)، وأشار إلى أن هذا النص القرآني يؤكد أن هناك مراقبة من الله، وتقديراً وجزاء على الإنسان أو التفتير. وأضاف أن النبي صلى الله عليه وسلم حين أوصى الصحابي عبد الله بن عباس- وكان غلاماً صغير السن- قال: لا يعدن أن تقولن: «إني أعلمك كذا»، قال: «أحفظ الله»، أحفظ حدوده وحقوقه وأوامره ونواهيه، فاتق الله في أواخره ونواهيه بحيث يحدك في الطاعات والقربات، ولا يجدك في المعاصي والآثام. وأكد أن هذه القيمة هي الأساس الذي تُبنى عليه القيم الأخرى مثل الأمانة والإخلاص وسواها.

وقال الفهدي إن رسالته الأساسية للمجتمع والشباب تؤكد أن الوطن يقوم على سواعد أبنائه، ويجب أن يكونوا الأعمدة التي تدعمه، ويجب أن يكونوا مسؤولين عنها. وأضاف أن من أهم ملامحه: مقدرة الجهاز تبنّي نهجاً ووجود تفاعل إيجابي الدائمة فقد غلبت الأمانة وأعمال الطمع وهذا يُخرجه من وصف «المواطن المسؤول الصالح» الذي يُعدّ ركناً أصيلاً من أركان قيمة الوطن الذي يفخر به وفائه. وأضاف أن الوطن أمانة على عاتق الجميع، فمن فرط فقد أدى وطنه وأضرّ بأهله، ومن صانها فقد أحرز الشرف وثالث الغنى، فكم من خرج من الوظيفة وهو يفرّح بما أُنجز وما أدّى من أمانة، ضميره مرجح ونفسه راضية، وكَم من خرج وهو يفرّح في قارة نفسه بأنه قُدر في الشرف كأداة أساسية الواجب. وأكد أنه على الجميع قبل كل شيء، أن يعطوا الله في أعمالهم ويتقوا فيها بيقومون به، مشدداً على أن كل عمل يخالف الله في نفسه، يجلب لصاحبه السعادة وإن أومئته نفسه بذلك، بل الشقاء الدائم عاجلاً أو آجلاً في الدنيا والآخرة، واختتم الفهدي تصريحه مؤكداً حديثه بأنّه عُمان الأوفياء، قائلاً: «متذكّراً بأن مستقبل الوطن في مبادئكم، فكونوا أوفياء للوطن، أمانة عليه».

مسؤولية الإعلام

من جانبه، قالت الدكتورة حنان بنت عبدالعزيز الكندية، إعلامية ومستشارة في الاتصال المؤسسي، إنها تركز أن الإعلام يتحمل مسؤولية جوهرية في نقل نتائج ملخص المجتمع موضوعية ووعى، موضحة أنه يشكل الجسر الذي يربط بين الجهات الرقابية والجمهور. وأكدت أن الدقة لا تعني الجود؛ بل الفهم العميق للمضامين وتحويّلها إلى أرقام ومشاعر، وأضاف أن أرقام الاسترداد البائغة (٥٨ مليون ريال عُمان) تظهر كمكبّس قيد، لكنها تكشف أيضاً كلفة ماسمة في التأخير والتحويل المالي.

وأوضح العامري أنه بحسب ملخص المجتمع نفّذ جهاز الرقابة المالية والإدارية ٢٢٥ مهمة فحص وأصدر ١٧٧ تقريراً على وحدات ومؤسسات وشركات تابعة للدولة، موضحاً أن هذا الرقم يعكس نهجاً رقابياً واسعاً ومنهنيته. وأضاف أن الجهاز أُنجز ٣٣ دراسة توعوية، وقمّ ملاحظات على مشاريع قوانين ولوائح مالية، مشيراً إلى أن الأثر المالي يكمن في استرداد ٥٨ مليون ريال عُمان في خزينة الدولة، منها ٢٥ مليون ريال عُمان تم استردادها في عام ٢٠٢٤، و٣٣ مليون ريال عُمان تم استردادها

وأوضح المحروقي أنّ الملخص كشف بأبرز أعمال الجهاز الرقابة في التقرير السنوي للعام ٢٠٢٤ عن عدد من المؤشرات المهمة التي حرص الجهاز على إتاحتها للمجتمع، ومن بينها القيمة المضافة والآثار الإيجابية الناتجة عن عمل الجهاز؛ حيث أشار الملخص إلى استرداد وتخصيل ٢٥ مليون ريال عُمان في العام ٢٠٢٤، إضافة إلى ٣٣ مليون ريال عُمان تم تخصيلها واستردادها بعد صدور التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣. وأضاف المتحدث الرسمي باسم جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة أنّ الملخص أشار كذلك إلى مراجعة ٢٣ مشروع قانون وقرار ولائحة، إلى جانب ما نتجت عنه أهم الرقابية من توصيات بشأن تصحيح الإجراءات ومراجعة العقود وغيرها من الجوانب التي تُعزّز من كفاءة الأداء المؤسسي وإدارة الموارد. وأشار المحروقي إلى أنّ من بين المؤشرات التي خلص إليها الملخص الإحصائيات المتعلقة بالشكاوى والبلاغات التي تلقاها الجهاز خلال العام ٢٠٢٤ حول حالات الإهمال والتقصير ومخالفة القوانين والتدعي على المال العام، حيث بلغت ١٣٧٨ شكوى وبلاغاً، كما تناول الملخص الملاحظات التي كشفتها الجهات الرقابية على الوحدات الحكومية والبيئات والاستشارات والشركات، إلى جانب جهود الجهاز في مجالات التوعية و متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة (٢٠٢٢-٢٠٢٣). وأكد المتحدث الرسمي باسم جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة أنّ هذه البيانات والمؤشرات من شأنها أن تُعزّز مستوى الثقة لدى المجتمع حيال العرض الذي توليه سلطة عُمان على حماية المال العام وتحقيق الكفاءة في إدارة الموارد الوطنية، من خلال بيان مجالات التصور في أداء بعض الجهات ودرجة الالتزام بالتشريعات المالية والإدارية وممارسات الحكومة المؤسسية؛ الأمر الذي يسهم في رفع وعي المجتمع بدور الجهاز الرقابي وتعزيز ثقافة المساءلة وتحفيز الجهات على تحسين الأداء وضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

وحول الخطوات التي اتخذها الجهاز لضمان الشفافية والمساءلة في التعامل مع التجاوزات المالية والإدارية، قال المحروقي إنّ المُدرّع أوّل إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة مهمة الرقابة المالية والإدارية على الأموال المملوكة للدولة أو الخاضعة لإدارتها أو الإشراف عليها، وفي سبيل القيام بذلك يقوم الجهاز بعمليات تطوير الأنشطة التي تهدف إلى حماية الأموال العامة والخاصة التي تُشرّف عليها الجهات المملوكة ورقابة الجهاز، ويستخدم الصلاحيات والأدوات المنوطة له لتفعيل المساءلة بما يحقق الأهداف التي أوكلت إليه.

وفيما يتعلق بتقييم فعالية الإجراءات الحالية في وقف التجاوزات واسترداد الأموال العامة، أكد المحروقي أنّ الجهاز يبنّي المعايير والمنهجيات الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية لأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «الإنترنسي» ونتيجة ما كشفه التقرير، أوضح المحروقي أنّ أبرز التوصيات التي شهدت التطوير تشمل في بناء أهمية الشفافية في متنتسي الجهاز والمعاملين في الجهات المشمولة بالرقابة، إلى جانب تعزيز التكامل المؤسسي والشراكة المجتمعية وتطوير أدلة العمل الرقابي. وأضاف المحروقي أنّ منظومة التدقيق الفنية على تحليل المخاطر وتوسيع نطاق استخدام الأنظمة الإلكترونية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل وإدارة البيانات أثمرت في تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة في الأعمال الرقابية، مشيراً إلى أنّ هناك نتائج إيجابية ملموسة فيما يخص استرداد الأموال العامة؛

سواء عبر التسويات الإدارية أو الإحالة لادعاء العام، وهو ما يعكس فاعلية المسارات القانونية المعمدة. وأكد أنّ الجهاز يسعى إلى ضمان عدم تكرار المخالفات من خلال التوصيات التي يرفعها للجهات المعنية والمتابعة الدقيقة الإجراءات وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي. وذكر أنه من هذا المنطلق، أنشأ الجهاز وحدة تنظيمية متخصصة تُعنى بمتابعة تنفيذ التوصيات، وتتولّى هذه الوحدة إدارة قاعدة بيانات متكاملة تشمل جميع التوصيات الصادرة، مع بيان موقف كل توصية من حيث التنفيذ، بالتنسيق المستمر مع الوحدات الرقابية المختصة، مشيراً إلى أنّ آلية المتابعة تعتمد على إرسال التوصيات رسمياً ضمن تقرير نتائج الفحص إلى الجهات المعنية بالرقابة، مع وصف «المواطن المسؤول الصالح» الذي يُعدّ ركناً أصيلاً من أركان قيمة الوطن الذي يفخر به وفائه. وأضاف أن الوطن أمانة على عاتق الجميع، فمن فرط فقد أدى وطنه وأضرّ بأهله، ومن صانها فقد أحرز الشرف وثالث الغنى، فكم من خرج من الوظيفة وهو يفرّح بما أُنجز وما أدّى من أمانة، ضميره مرجح ونفسه راضية، وكَم من خرج وهو يفرّح في قارة نفسه بأنه قُدر في الشرف كأداة أساسية الواجب. وأكد أنه على الجميع قبل كل شيء، أن يعطوا الله في أعمالهم ويتقوا فيها بيقومون به، مشدداً على أن كل عمل يخالف الله في نفسه، يجلب لصاحبه السعادة وإن أومئته نفسه بذلك، بل الشقاء الدائم عاجلاً أو آجلاً في الدنيا والآخرة، واختتم الفهدي تصريحه مؤكداً حديثه بأنّه عُمان الأوفياء، قائلاً: «متذكّراً بأن مستقبل الوطن في مبادئكم، فكونوا أوفياء للوطن، أمانة عليه».

مسؤولية الإعلام

من جانبه، قالت الدكتورة حنان بنت عبدالعزيز الكندية، إعلامية ومستشارة في الاتصال المؤسسي، إنها تركز أن الإعلام يتحمل مسؤولية جوهرية في نقل نتائج ملخص المجتمع موضوعية ووعى، موضحة أنه يشكل الجسر الذي يربط بين الجهات الرقابية والجمهور. وأكدت أن الدقة لا تعني الجود؛ بل الفهم العميق للمضامين وتحويّلها إلى أرقام ومشاعر، وأضاف أن أرقام الاسترداد البائغة (٥٨ مليون ريال عُمان) تظهر كمكبّس قيد، لكنها تكشف أيضاً كلفة ماسمة في التأخير والتحويل المالي.

كابوس الفوائد البنكية يقض مضاجع المواطنين

« مطالبات بتحقيق التوازن بين السياسات المصرفية والإنعاش الاقتصادي

« ضرورة إلزام البنوك بخفض الفائدة لتجاوز حالة الانكماش وضعف القوة الشرائية



جواهر السعيدة



أماني الغافرية



زاهر العبري



إبراهيم الشيباني



ميمونه المجرفية



عمر العبري



سامح الشكيلي

الرؤية- ناصر العبري

يطالب عدد من المواطنين ورجال الأعمال وأصحاب المشاريع بضرورة مراجعة نسب الفوائد البنكية التي يرونها باتت حملاً ثقيلاً على كاهل المواطنين وعيلاً على الكثير من الشركات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأكدوا- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن أسعار الفائدة البنكية المرتفعة على القروض تؤثر بشكل سلبي على المجتمع مع عدم قدرة البعض على الوفاء بسداد القروض في ظل الأوضاع الاقتصادية الانكماشية، كما تؤثر على القطاع الاقتصادي مع تعثر الشركات أو انسحابها من السوق.

وتقول ميمونة بنت عبدالله بن سليمان المجرفية، عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان بالظاهرة ورئيسة لجنة صاحبات الأعمال، إن القروض بشكل عام تشكل عاملاً مساعداً لنمو الاستثمار والنقد في الأسواق وزيادة القوة الشرائية، إلا أن الفوائد البنكية المرتفعة تؤثر بشكل كبير على الأفراد والشركات؛ حيث تتركز قروض الأفراد على شراء سيارة أو بناء منزل، ولذلك تؤثر الفوائد البنكية المرتفعة سلباً على قدرة الأفراد على السداد، وزيادة أعداد المتعثرين في السداد.

وأضافت أن تأثير الفوائد البنكية المرتفعة على الشركات يتمثل في بطء نمو الشركات التي تعتمد على القروض لتمويل مشاريعها بسبب دفع فوائد أكثر، مما يقلل من أرباحها بسبب التكلفة المرتفعة، وتقلل رغبة الشركات في التوسع أو الاستثمار في مشاريع جديدة، إلى جانب تهالك المعدات بسبب عدم القدرة على صيانتها، إذ يؤدي هذا الأمر إلى خسائر مالية كبيرة مما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية للبلد، حيث إن الفوائد البنكية ترهق كاهل الفرد وكاهل الشركات مما ينتج عنه غلق الكثير من المشاريع بسبب قلة المبيعات بسبب عدم القدرة على السداد، مبينة: «من خلال عملي بالغرفة لاحظت الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أغلقت مشاريعها بسبب المديونية وعدم القدرة على سداد القروض البنكية رغم قيام الغرفة من خلال اللجان التوعوية بمحاولة الإبقاء على هذه المؤسسات قيد العمل، وقد بذلنا جهوداً كبيرة لتوعية المجتمع والشركات بضرورة إعادة جدولة القروض بما يتناسب ودخل الفرد حتى لا تتعثر تلك المؤسسات، ولذلك نطالب البنك المركزي بحث البنوك التجارية على تخفيض نسبة الفائدة على القروض وعدم احتساب الفائدة المركبة على القرض وعلى الأقساط المؤجلة».

ويشير الكاتب محمد بن زاهر العبري إلى أن نسب الفوائد البنكية المرتفعة قد يتحول إلى وسيلة لاستنزاف الأفراد والشركات، موضحاً: «المواطن الذي يسعى لبناء بيت أو إقامة مشروع صغير، يجد نفسه رهينة الأعباء البنكية، بينما تتراجع الشركات أمام موجة من التكاليف التي تُطفئ جذوة الاستثمار، ولذلك فإن الفائدة حين ترتفع بلا

يضطر معه بعض أصحاب الأعمال إلى تقليص العمالة أو خفض الإنتاج لتقليل الخسائر».

وتضيف: «استمرار الفوائد المرتفعة لفترات طويلة يضع الاقتصاد أمام تحديات حقيقية، فقد يؤدي ذلك إلى ركود اقتصادي يصعب تجاوزه بسهولة، فالأفراد يحدّون من إنفاقهم، والشركات تتردد في الاستثمار، والنتيجة تباطؤ في النمو العام، ولذلك فإن التوازن في السياسات النقدية أمر ضروري لتجنب هذه الآثار، وضمان بيئة اقتصادية مستقرة تحفز على الإنتاج والإنفاق في آن واحد، ونناشد البنك المركزي بالتدخل لخفض الفوائد لكي تستمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة».

وفي السياق، تحكي رائدة الأعمال جواهر بنت سيف بن عامر السعيدة، صاحبة مشروع «مشغل خياطة»، قصتها مع القروض قائلة: «تعرض مشروعي لتأثيرات كبيرة نتيجة تأخر صرف دفعات القرض المقدم من برنامج (جاهزية) لقد حصلت على القرض، إلا أنه لم يكن كافياً لتغطية التكاليف الفعلية لتشغيل المشروع، وقد أدى التأخير في صرف الدفعات إلى تراكم المديونيات، بما فيها الإيجارات، والفواتير، ومستحقات الموردين، إضافة إلى خسائر مالية كبيرة لحقت بعدة فروع وإغلاقها، كما تسبب عدم الالتزام بخطة صرف الدفعات في استهلاك فترة السماح المحددة للقرض، دون أن أتمكن من تشغيل المشروع بالشكل المطلوب، وواجه المشروع عدة تحديات أخرى، أبرزها: ارتفاع مصاريف التشغيل (رواتب، إيجارات، خدمات الكهرباء والماء)، وانخفاض القوة الشرائية وعدم القدرة على تغطية التكاليف التشغيلية، و تكاليف صيانة المعدات، وزيادة أسعار المواد الخام، مما أثر على التسعير وقبول الزبائن، إلى جانب انقطاعات في الكهرباء ونقص حاد في الأيدي العاملة، ونظرًا لما سبق، لم أتمكن من إطلاق المشروع رسميًا بالشكل المخطط له، وأصبح من الصعب الاستمرار دون حلول عاجلة، ناهيك عن الفوائد المترتبة من قبل البنك والأضرار التي لحقت بي وعدم مراعاة البنك للعميل، بالعكس قاموا بتقديم شكوى ضدي عدت مرات بسبب تأخر بعض الدفعات والذي كان سببه الرئيسي هو البنك لعدم صرف المبالغ بوقت أسرع، لقد استغرق الأمر عامًا لتجهيز المتطلبات ودراصة الأوراق، استغرق الأمر عامًا فزادت الفوائد والخسائر».

يؤثر على السوق العُماني إذ ترتفع تكلفة الاقتراض، فتتراجع السيولة وتضيق هوامش الأرباح، خصوصاً لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التمويل البنكي في إدارة عملياتها اليومية أو في التوسع الإنتاجي، كما يؤدي ارتفاع تكلفة التمويل إلى إحجام بعض المستثمرين عن إطلاق مشاريع جديدة، أو تأجيل خطط النمو، وهو ما ينعكس مباشرة على معدلات التشغيل وحركة السوق، وفي المقابل تجد الشركات الكبرى ذات الملاذ المالية الأفضل فرصة أكبر للمناورة، إلا أن الأثر العام يظل متجسداً في تباطؤ النشاط الاقتصادي وانكماش الاستثمارات، ما يستدعي سياسات توازن بين متطلبات الاستقرار المالي وديناميكية النمو الاقتصادي المستدام، ومن هنا تبرز أهمية تبني سياسات مصرفية مرنة تتيح تنويع أدوات التمويل وتشجيع الاستثمار في قطاعات القيمة المضافة، ومع تعزيز الابتكار المالي وتوسيع نطاق القروض التنموية مخفضة التكلفة، بما يبقى الدورة الاقتصادية نشطة ويحافظ على استقرار السوق وثقة المستثمرين».

ومن وجهة نظر أماني الغافرية صاحبة مشروع «سحايب»، فإن الفوائد البنكية المرتفعة له من انعكاسات مباشرة على حياة الأفراد ونشاط الشركات، فعندما ترتفع الفوائد تتغير موازين السوق وتظهر آثارها سريعاً في مستويات المعيشة وحركة الاستثمار، فعلى مستوى الأفراد فإن الفائدة المرتفعة تعني زيادة كلفة القروض الشخصية والعقارية والتجارية، فكل نقطة مئوية إضافية في سعر الفائدة تترجم إلى زيادة في القسط الشهري الذي يتحملة المقترض، ومع ارتفاع الأقساط تقلص القدرة الشرائية للمواطن ويبدأ بتقليص نفقاته لتغطية التزاماته البنكية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام في السوق، وهذا الانخفاض ينعكس بدوره على الطلب على السلع والخدمات، فتتباطأ حركة السوق ويضعف النشاط التجاري بشكل عام، أما بالنسبة للشركات، فإن الفوائد البنكية المرتفعة تزيد من كلفة التمويل ويحد من خطط التوسع والاستثمار، خصوصاً تلك التي تعتمد على القروض في تشغيل مشاريعها أو تمويل توسعاتها، ومع زيادة كلفة الديون القائمة، تتآكل الأرباح وتنكمش هوامش الربح التشغيلية، كما أن تراجع إنفاق الأفراد يؤدي إلى انخفاض المبيعات، الأمر الذي

بعض المشاريع إلى تأجيل خططها أو الانسحاب من السوق مما ينعكس سلباً على فرص العمل والتنمية الاقتصادية، كما أن استمرار الفوائد عند هذه المستويات العالية قد يُبطئ من وتيرة الاستثمار المحلي والأجنبي ويجعل السيولة تتجه نحو الإيداع البنكي بدلاً من المشاريع الإنتاجية، وهو ما يضعف الدورة الاقتصادية على المدى البعيد.

ويشدد الشيباني على ضرورة إيجاد حلالة من التوازن بين سياسات البنوك التجارية وأهداف الاستقرار الاقتصادي من خلال مراجعة دورية لأسعار الفائدة وربطها بواقع السوق وقدرة الأفراد والشركات على السداد بما يحقق العدالة ويحافظ على نمو الاقتصاد الوطني بشكل مستدام. بدوره، يقول سامح بن سالم الشكيلي: «تتمتع ادعيات الفوائد البنكية المرتفعة في تأثيراتها الإيجابية لدى المودعين، الذين سيحصلون على عائد أعلى من ودائعهم، والعامل الإيجابي هنا هو التشجيع على الادخار، وضبط معدلات التضخم، لكن المغالاة في رفعها تنعكس سلباً على الأفراد والشركات، فالفرد المقترض هو كالفريق الذي ينتظر النجاة، حيث يصبح القسط البنكي لديه كبير، مما يقلل من قدرته على الادخار، ويصبح المقترض غير قادر على تحمل الأعباء وخصوصاً إذا ارتفعت الفائدة فجأة أو كان الربط بالقرض متغيراً أو متنامي، فسيكون عبء الخدمات أعلى، وهو ما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية ويؤخر قرارات الاستثمار والاستهلاك، ويؤثر بالتالي في حركة السوق المحلية في الحقيقة، وابتأت الفوائد البنكية المرتفعة على الأفراد كالمشقة البطيئة التي تخنق أصحابها رويداً رويداً، فلا يشعرون بوقوعها إلا حين تنعكس على تفاصيل حياتهم اليومية وسلوكهم الاجتماعي؛ إذ تتسلل آثارها إلى صميم الأسرة العُمانية فتربك إدارتها وتخل بتوازنها، فينعكس الخلل على المجتمع بأسره».

وبيّن: «نتيجة لصعوبة توصيل الفرد إلى بدائل تمويلية ميسرة، لتسيير شؤونه الاجتماعية من بناء منزل أو شراء سيارة أو مواصلة التعليم وغيرها من أهداف الاقتراض أو التمويل، يجد أن البنوك هي الطريق الأسرع للتمويل، وبالتالي ليس من المنطق أن تسعى البنوك إلى توازن بين أسعار النقد العالمية والفوائد المحلية دون أن تضع في اعتبارها حجم الضرر الاجتماعي الذي تخلفه سياساتها، والفوائد البنكية المرتفعة إلى مستويات تقترب من ٧ في المائة

المجرفية: الفوائد البنكية المرتفعة تؤثر سلباً على الاقتصاد والمجتمع

العبري: نريد سياسة مصرفية تراعي الواقع وتوازن بين الربح والمسؤولية

عمر بن حميد: التوجه نحو خفض الفوائد تدريجياً يُعيد الحيوية إلى السوق ويشجع المؤسسات على التوسع

الشيباني: بعض الشركات قد تنسحب من السوق بسبب الفوائد المرتفعة

الشكيلي: يجب تنويع أدوات التمويل وتشجيع الاستثمار في قطاعات القيمة المحلية المضافة

الغافرية: استمرار الفوائد المرتفعة لفترات طويلة يضع الاقتصاد أمام تحديات حقيقية

السعيدة تروي قصة تعثر مشروعها بسبب القروض الباهظة وتراكم المديونيات

«جهاز الرقابة» يؤكد أهمية توحيد جهود مكافحة الفساد

عُمان تستعرض في اجتماع خليجي جهود تعزيز قيم الأمانة والمساءلة وترسيخ ثقافة العمل النزيه

من أبرزها مشروعات الأدلة الخليجية المشتركة، ودليل مسؤولية الشخصية الاعتبارية عن جرائم الفساد، ودليل التحقيق المالي الموازي في قضايا الفساد، والدليل الاستشادية لإجراءات وتدبير تحديد هوية المستفيد الحقيقي في دول مجلس التعاون. واختتم أصحاب المعالي والسعادة الاجتماع مناقشة توصيات الفعالية السنوية لعام ٢٠٢٥، واختيار موضوعات الفعاليات السنوية لعام ٢٠٢٦، إلى جانب تحديد موضوع مسابقة دول المجلس للبحوث والدراسات في مجالات حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومناقشة الفعالية الخليجية المشتركة على هامش المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فضلاً عن جائزة التميز للموظف المثالي في الأجهزة المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس.

كبيراً بتعزيز قيم الأمانة والمساءلة، وترسيخ ثقافة العمل النزيه في مختلف القطاعات، وذلك في ظل التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورحاه- الداعية إلى ترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون وحماية المال العام. واختتم معالي الشيخ كلمته بالتأكيد على حرص جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في سلطنة عُمان على دعم ومتابعة كافة المشاريع والقرارات والتوصيات المشتركة التي سيتم اعتمادها في الاجتماع وهي قرارات ستدعم مسيرة العمل المشترك، وتجسّد رؤية قادة دول مجلس التعاون -أيدهم الله- الرامية إلى تعميق أواصر التعاون والإسهام الفاعل في دفع عجلة التكامل الخليجي في شتى المجالات. وخلال الاجتماع، جرى استعراض ومناقشة عددٍ من الموضوعات الرئيسة،



أن تعزيز النزاهة والشفافية يشكلان ركيزة أساسية في بناء الدول الحديثة وتحقيق التنمية المستدامة. وأشار أن سلطنة عمان تولي اهتماماً

والتجارب الناجحة في هذا المجال، بما يحقق تطلعات دول المجلس نحو بيئة عمل نزيهة وشفافة تعزز ثقة المواطن والمستثمر في مؤسسات الدولة، مضيفاً

تحقيق الغايات المشتركة وترسيخ مبدأ التعاون وتكاملية الأدوار بين المشاركين. كما أشار معاليه إلى أهمية استمرار التعاون الخليجي وتبادل الخبرات

«مؤتمر عُمان الوقفي» يناقش دور الوقف

في التنويع الاقتصادي.. 9 ديسمبر



للأوقاف كشريك تنموي واستثماري يسهم في تحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والرؤى الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال خلق فرص عمل مستدامة وتحفيز القطاعات الإنتاجية الواعدة مثل الزراعة والسياحة والطاقة المتجددة والتقنيات الحديثة. ويشترك في المؤتمر نخبة من القادة الاقتصاديين والخبراء والمستثمرين من سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي والعالم الإسلامي، ممن يمتلكون خبرات رائدة في تطوير الأدوات الاستثمارية الوقفية وتمكين المؤسسات الوقفية من مواكبة التحولات الاقتصادية الحديثة. كما يتضمّن المؤتمر محاور أخرى تسلطّ

من نوعها على مستوى المؤتمرات الوقفية في المنطقة، ليؤكد أهمية توجيه موارد الأوقاف نحو تمويل الابتكار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحركات الحيوية للتنمية الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية. ويهدف المؤتمر من خلال هذا المحور إلى تحويل الأوقاف إلى مصدر تمويل مستدام يدعم منظومة ريادة الأعمال، عبر تمويل المشاريع الناشئة وبناء شراكات فعّالة مع الحاضنات والمسرّعات الخليجية والعربية، إلى جانب إطلاق مبادرات رأس المال الوقفي الجريء (Waqf Venture Capital) كآلية تمويل مرنة تعزز فرص نمو المشروعات المبتكرة.

كما يسعى المؤتمر إلى إبراز الدور الجديد

تعاون بين «جامعة التقنية» و«حماية المستهلك» لتعزيز التكامل بين المؤسسات



والعلوم التطبيقية في تعزيز الشراكات مع مؤسسات القطاع الحكومي، وتوظيف إمكاناتها البحثية والعلمية لخدمة القضايا الوطنية ذات الأولوية، بما يعزز دورها كمؤسسة رائدة في التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في سلطنة عُمان، كما يعكس هذا التعاون حرص الجامعة على تحقيق رؤيتها في بناء كوادر وطنية مؤهلة تمتلك المهارات العلمية والعملية التي تلبّي احتياجات سوق العمل وتسهم في دعم جهود التنمية المستدامة.

السلع المقلدة، إلى جانب التبادل المعرفي والثقافي في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك. كما يشمل التعاون استفادة الهيئة من الخبرات الأكاديمية في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية عبر تنظيم ورش وبرامج تعليمية وتدريبية في التخصصات ذات العلاقة، والاستفادة من مراكز البحث العلمي بالجامعة لتنفيذ المشاريع البحثية المشتركة، ومن مصادر المعلومات المتاحة بالجامعة كمكتباتها الإلكترونية ومواقعها التعليمية. ويجسّد هذا البرنامج توجه جامعة التقنية

وقّع سعادة الدكتور سعيد بن حمد بن سعيد الربيعي، رئيس جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، وسعادة الدكتور سليم بن علي بن سليم الحكاماني، رئيس هيئة حماية المستهلك، برنامج تعاون مشترك يهدف إلى تبادل الخبرات والمعرفة، ودعم المجالات التعليمية والتدريبية والتوعية والبحثية بين الجانبين، بما يسهم في خدمة الأهداف المشتركة وتعزيز التكامل المؤسسي، وذلك في إطار تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية في سلطنة عُمان.

وينطلق هذا التعاون من إيمان الطرفين بأهمية إقامة شراكات فاعلة بين مؤسسات الدولة لتطوير الكفاءات الوطنية وتوحيد الجهود في مجالات التعليم والتدريب والتوعية. ويتيح البرنامج للطلبة الاستفادة من خبرات موظفي الهيئة في مجالات حماية المستهلك من خلال برامج تدريبية وتطبيقية داخل مقر الهيئة والمديریات التابعة لها، إضافة إلى مشاركة الجامعة في الفعاليات والمعارض التي تنظمها الهيئة، مثل معرض

مسقط- الرؤية

شارك وفد من جمعية الصحفيين العُمانيين في دورة تدريبية متخصصة في الصحافة الرقمية وصحافة الموبايل



شركة مدينة مسقط للنخلة ش.م.ع.

شكر وتقدير

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أقدم ببالغ التقدير والامتنان لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق بن ثيمور آل سعيد وحكومته على دعمهم المستمر وتشجيعهم للقطاع الخاص من خلال خلق بيئة تسمح للشركة بالمشاركة الفعالة في نمو اقتصاد السلطنة والمساهمة في بناء وطن قوي.

مع بداية فترتي كرئيس للمجلس، فإني ملتزم تماماً بقيادة مجلس إدارة الشركة لخدمة المصالح طويلة الأجل لمساهميننا وموظفينا والمحتتمات التي تعمل فيها وأود أيضاً أن أعتمد هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لسفهي (الفاضل/ تامر جابكارش، لقيادته المتميزة ومساهماته القيمة في تقدم الشركة. لقد وفرت فترة عمله أساساً قوياً لتواصل البناء عليه.

أخيراً، يود مجلس الإدارة أن ينقل تقديره العميق لمساهميننا وشركائنا التجاريين والإدارة والموظفين للتفهم والتراحم وتفانيهم المستمر. معاً، نتطلع إلى مستقبل من النمو المستدام والنجاح المتواصل.

بالويندر سينغ باتيسار
رئيس مجلس الإدارة

بيان مرحلي موجز غير مدقق للمركز المالي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

غير مدققة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	غير مدققة ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	
٣١	٢٠٢٥	رع بالألاف
٧٧,٦٥٤	٧٥,٧٧٠	أصول ثابتة
٢٢٢	٢١٥	الممتلكات والألات والمعدات
١٨٩٢	٩٨٠	الأصول المستأجرة (أصل حق الاستخدام)
٧٩,٧٦٨	٧٦,٩٦٥	الجزء غير المتداول من القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة
١٥٦٨	١,٧٦١	إجمالي الأصول الثابتة
٢,٢٨١	٣,٨١	الأصول المتداولة
١٨٩	١٠٤	أصول متداولة
٤,٤٣	٤,٩٤٢	أصول متداولة
٨٣,٨١١	٨١,٩١١	إجمالي الأصول
١٥,٥٥٥	١٥,٥٥٥	إجمالي الأصول
٢,٩٢٠	٣,١٦٦	رأس المال والالتزامات
٤,٤٣١	٥,٧١٠	رأس المال
٢٢,٩٦	٢٤,٣٣٢	أصول متداولة
١٧,٦٩	٩٢٢	أصول متداولة
٢٤,٦٧٥	٢٥,٢٨٤	إجمالي الأصول المتداولة
٣٨,٧٩٦	٣٥,٩٧٠	الجزء غير المتداول من القروض لأجل
٧٢٤	٧٥٩	أحكام التزامات وقف التشغيل
٦١٧٣	٦,٣١٩	الضريبة المؤجلة
٢٤١	٢٣٨	التزامات الإيجار - الجزء غير المتداول
٥,٨٧٠	٥,٩٠١	قروض المساهمين المؤقتة
٧٥٤	٧٥٤	قروض المساهمين الدائمة
٥٢	٣٤	مكافآت نهاية الخدمة
٥٢,٦١٠	٥٠,٠٢٥	إجمالي الالتزامات غير المتداولة
٣,٨٤١	٣,٨٦٢	الالتزامات المتداولة
٤	٤	الجزء المتداول من القروض لأجل
٦٠٠	٦٠٠	التزامات الإيجار - الجزء المتداول
٢,٠٨١	٢,١٧٢	قروض المساهمين المؤقتة
٦٥٢٢	٦,٦٠٢	قروض المساهمين الدائمة
٥٩,٣١٦	٥٦,٦٢٧	إجمالي الالتزامات
٨٣,٨١١	٨١,٩١١	إجمالي رأس المال والالتزامات
١٥,٥٥٥	١٥,٥٥٥	صافي الأصول للسهم الواحد (رع)

بيان مرحلي موجز غير مدقق للارباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

غير مدققة ٢٠٢٥	غير مدققة ٢٠٢٥	
٢٠٢٥	٢٠٢٥	رع بالألاف
١٤,٧٧	١٣,٥٠٤	إيرادات التشغيل
(٩,٢٧٩)	(٨,٧٧٥)	تكلفة التشغيل
٤,٩٧٨	٤,٧٢٩	إجمالي الربح
٢٥	٢	دخل إضافي
(٧١٥)	(٧٠٥)	المصاريف الإدارية والعامة
(١,٩٩١)	(١,٨٢٥)	تكاليف التمويل (الصافي)
٢,١١٧	٢,٠٢١	الربح لفترة ما قبل الضريبة
(٣٣٦)	(٣٤٥)	ضريبة الدخل
١,٧٨١	١,٨٥٦	الربح لفترة
		الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى لفترة
		- البنود التي يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة
		التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة
(٦٩١)	(٩٩٧)	الضريبة المؤجلة على التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة
١٠٤	١٠٥	الضريبة المؤجلة على التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة
		الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر لفترة بالصافي
(٥٨٧)	(٤٨٧)	بعد ضريبة الدخل
١١٩٤	١,٠٠٩	إجمالي الدخل / (الخسارة) الشامل لفترة
٠,١٢	٠,١٢	عوائد السهم - الأساسية والمخفضة

ملاحظة: سيتم إرسال الحسابات كاملة بالبريد الإلكتروني إلى أي مساهم. نطليها بالعربية أو الإنجليزية عن طريق عنوان الشركة ص.ب. ١٩٣٥، الرمز البريدي، ١٤، مسقط، سلطنة عُمان أو الذهاب إلى موقعنا على الإنترنت www.mcdcoman.com

البيانات المالية المرحلية المختصرة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

تقرير مجلس الإدارة

الفاضل/ المساهمين،

بالنيابة عن مجلس إدارة شركة مسقط لتخليه المياه ش.م.ع "الشركة"، يسرني أن أقدم تقرير مجلس إدارة مرفقاً بالبيانات المالية غير المدققة للشركة عن فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

الصحة والسلامة والبيئة

لقد كان أداء الشركة في مجال الصحة والسلامة والبيئة حتى الآن مرضياً، ولم تقع أي حوادث مضحية للوقت، حيث أحملت الجهة المشغلة وهي شركة مدينة مسقط لتخليه والصيانة ش.م.ع ٢٠٢٢ يوفاً دون أي حوادث مضحية للوقت منذ بدء العمليات التجارية للمحطة في ١٩ فبراير ٢٠٢١ كما أنه لم تكن هناك أي حوادث ببنية خلال نفس الفترة.

العمليات

حققت الشركة خلال التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ نسبة توافر عالية بلغت ٩٨,٠٨٪، مقارنة بـ ٩٧,٧٥٪ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. وبلغت كمية المياه المرسله خلال التسعة أشهر من عام ٢٠٢٥ ما مجموعه ٢٥,٤٤٢,٩٦١ م٣ وهو انخفاض بنسبة ٧,٢٦٪ مقارنة بـ ٢٧,٣٢٢ م٣ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. وبلغ إجمالي معدل الانقطاع القسري للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ما نسبته ٠,٥٨٪ (٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤: ٠,٨٪).

النتائج المالية

بلغت إيرادات الشركة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ما قدره ١٣,٥٠٤ مليون ريال عماني، في حين بلغت تكلفة التشغيل المباشرة ٨,٧٧٥ مليون ريال عماني، وبناءً على ذلك، بلغ ارباح الربح لفترة ٤,٧٢٩ مليون ريال عماني، وهو أقل بنسبة ٤٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

بلغت المصروفات العمومية والإدارية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ما قدره ٧,٥٠ مليون ريال عماني، وهو أقل بنسبة ٧,٤٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وبلغت تكاليف التمويل لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ما قدره ١,٨٢٥ مليون ريال عماني، وهو أقل بنسبة ٢٨,٣٪ من تكاليف التمويل المتكبدة لفترة المماثلة من العام الماضي.

سجلت الشركة ربحاً قبل الضريبة بلغ ٢,٢٢١ مليون ريال عماني، وهو أعلى بنسبة ٧,٤٪ من الربح قبل الضريبة للفترة المماثلة من العام الماضي. وبشكل عام، حققت الشركة ربحاً بعد الضريبة بلغ ١,٨٥١ مليون ريال عماني لفترة، مقارنة بربح بعد الضريبة قدره ١,٧٨١ مليون ريال عماني لفترة المماثلة من عام ٢٠٢٤.

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، بلغ سعر سهم شركة مسقط لتخليه المياه ٨٠ بيسة (٩٠ سبتمبر ٢٠٢٤: ١١ بيسة).

خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد في ٢٣ مارس ٢٠٢٥ قرر مساهمو الشركة تفويض مجلس إدارة لتحديد وتوزيع أرباح نقدية في شهر مايو ونوفمبر ٢٠٢٥، من الأرباح المحتجزة للشركة كما هو مبين في البيانات المالية المدققة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. شريطة ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي للتوزيعات ٤,٩٣ بيسة للسهم الواحد (أي إجمالي حوالي ٨,٠٠٠ ريال عماني)، للمساهمين المسجلين في سجل الشركة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م في ١٥ مايو ٢٠٢٥. وبلغ هذا المبلغ حوالي ٤,٠٠٠ ريال عماني، وتم دفع الأرباح في مايو ٢٠٢٥.

علاوة على ذلك، يقترح مجلس إدارة في اجتماعه الذي سيعقد في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥، قرار بتوزيع أرباح نقدية بقيمة ٢,٥٧١ بيسة للسهم الواحد من الأرباح المحتجزة للشركة كما هو مبين في البيانات المالية المدققة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. عملاً بالتفويض الممنوح من قبل المساهمين في الجمعية العمومية المذكورة أعلاه، للمساهمين المسجلين في سجل الشركة في ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥، حيث يبلغ إجمالي المبلغ حوالي ٤,٠٠٠ ريال عماني وسيتسلم دفعه في نوفمبر ٢٠٢٥.

حكومة الشركات

يؤمن مجلس الإدارة وإدارة الشركة بأهمية نظام الرقابة الداخلية. تمتلك الشركة نظاماً شاملاً للضوابط الداخلية، وقد قامت الشركة بشكل دوري بإجراء مراجعة شاملة لسياساتها وإجراءاتها الداخلية الرئيسية لضمان امتثالها.

وافقت لجنة التدقيق خطة التدقيق الداخلي للعام ٢٠٢٥ والتي يجري تنفيذها على مدار العام.

خلال هذا الربع، استقال عضوان غير مستقلين من مجلس الإدارة، وهما الفاضل/ تامر جابكارش والفاضل /أنور ساهرين بن عبد العجيب لأسباب شخصية.

• كان الفاضل / تامر جابكارش نائب رئيس البنية التحتية الاجتماعية في شركة "سوميت إم إر أي آيه باور إف زد إن"، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة سوميتومو، وكان الفاضل / تامر هو رئيس مجلس إدارة شركة مسقط لتخليه المياه.

• كان الفاضل / أنور ساهرين بن عبد العجيب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة لشركة مالوكوف كوربوريشن برهاد وكان الفاضل / أنور هو نائب رئيس مجلس إدارة شركة مسقط لتخليه المياه.

لحل محل المستقلين، عُيّن مجلس الإدارة، بصغة مؤقتة حتى انعقاد الجمعية العامة العادية التالية، العضوين التاليين ليحلّا محل العضوين المستقلين:

• الفاضل / بالويندر سينغ باليسار هو الرئيس التنفيذي لشركة "سوميت إم إر أي آيه باور إف زد إن"، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة سوميتومو، وقد تم تعيينه الفاضل / بالويندر رئيساً لمجلس إدارة شركة مسقط لتخليه المياه.

• الفاضل / ساهورين رام بن سامسودين هو الرئيس التنفيذي للمجموعة لشركة مالوكوف كوربوريشن برهاد وقد تم تعيينه الفاضل / ساهورين رام نائباً لرئيس مجلس إدارة شركة مسقط لتخليه المياه.

أمن المعلومات

طورت الشركة سياسة وإجراءات لتكنولوجيا المعلومات والأمن وفقاً لتعليم رقم هـ/٢٢٢/٢ الصادر عن هيئة الخدمات المالية (هيئة سوق المال سابقاً) بشأن إرشادات أمن المعلومات للشركات المساهمة العامة المدرجة. تم تنفيذ بعض التحسينات على أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات في الشركة، بينما يجري تنفيذ بعض ستقوم وحدة التدقيق الداخلي بمراجعة تنفيذ المشاريع التحسينية تحت إشراف لجنة التدقيق.

النظرة المستقبلية

لقد اتخذت الشركة وستستمر في اتخاذ جميع التدابير المعقولة والحكيمة لضمان معايير الصحة والسلامة والامتثال البيئي، وللحفاظ على الموثوقية والتوافر وتحسينهما في المستقبل.

ملاحظة: سيتم إرسال الحسابات كاملة بالبريد الإلكتروني إلى أي مساهم. نطليها بالعربية أو الإنجليزية عن طريق عنوان الشركة ص.ب. ١٩٣٥، الرمز البريدي، ١٤، مسقط، سلطنة عُمان أو الذهاب إلى موقعنا على الإنترنت www.mcdcoman.com

400 خبير عُُماني ودولي يثرون النقاشات

غداً انطلاق منتدى الدقم الاقتصادي.. والسياحة والتصنيع الأخضر والمدن الذكية محاور رئيسية

مسقط- العُمانية

تنطلق غداً الاثنين بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أعمال منتدى الدقم الاقتصادي ٢٠٢٥ «الدَّقم تقود التغيير» وتستمر يومين، تحت رعاية معالي سلطان بن سالم الحبسي وزير المالية. وأكد سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة رئيس اللجنة الاشرافية على منتدى الدَّقم الاقتصادي، أن المنتدى يعدُّ منصة يلتقي فيها الخبراء والمختصون والمستثمرون مع صنَّاع القرار لجذب المزيد من المشروعات الكبيرة متعددة الجنسيات خاصة في مجالات السياحة والتطوير الحضري وتعزيز استخدامات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاستثمارية الرئيسة بما في ذلك التصنيع الذي والمستدام والتمويل الأخضر. وقال سعادته- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- إن المنتدى سيشهد في



سلطان بن سالم الحبسي

«السياحة المتكاملة وتطوير أعماط الحياة» ويستعرض الفرص المتاحة لتطوير المنطقة سياحيًا وتقديم منتجات جاذبة تعزّز عُمط الحياة، أما المحور الثاني فسيكون بعنوان «التصنيع الأخضر والصناعات المتجددة» إذ يشهد قطاع الصناعات الخضراء المعتمد على الطاقة المتجددة استثمارات كبرى قيد الدراسة



وأخرى قيد التنفيذ، فيما يركز المحور الثالث بعنوان «المدن الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي والابتكار الرقمي» على بحث دور التكنولوجيا والبيانات في تصميم مدن ذكية ومرنة للمستقبل. وسيضمن اليوم الأول ٤ جلسات، الأولى بعنوان «فرص غير محدودة»؛ حيث ستناقش الجلسة الافتتاحية أهمية



أحمد بن حسن الذيب

الإنجازات الاقتصادية لسلطنة عُمان خلال الفترة الأخيرة في تعزيز الميزة التنافسية. إذ تُعد رؤية «عُمان ٢٠٤٠» مُحفِّزًا رئيسًا للاستثمار في الطاقة المتجددة والسياحة والتصنيع واللوجستيات، وأيضًا في قطاعات مثل الثروة السمكية وشبكات البيانات وتطوير الكفاءات الوطنية.

وستدور الجلسة الرابعة حول موضوع «المخطط الأخضر» وستتناول تسخير الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر لدعم ثورة صناعة مستدامة. وستدور جلسات اليوم الثاني لمنتدى الدقم الاقتصادي حول موضوع فنّ المرونة الصناعية والتفكير المستقبلي في تشكيل البنية الأساسية للدقم والحدود الذكية وجاذبية الموهب للعيش، والعمل، والترفيه وتمكين المجتمعات من خلال تطوير السياحة.

غدا.. صدور التقرير الرابع عن تنفيذ رؤية «عُمان 2040»

مسقط- العُمانية

تصدر وحدة متابعة تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠» التقرير الدوري الرابع للرؤية للعام ٢٠٢٤-٢٠٢٥ يوم الاثنين المقبل، والذي يقدّم قراءة تحليلية لمستوى التقدّم في تحقيق مستهدفات الرؤية، استنادًا إلى الجهود المبذولة في مختلف القطاعات ومستويات الإنجاز في الأولويات الوطنية. ويأتي هذا التقرير استمرارًا لجهود الوحدة في متابعة تنفيذ مستهدفات الرؤية، مسلطًا الضوء على ما تحقق ضمن الـ ١٢ أولوية وطنية المبنية من محاور الرؤية الأربعة: الإنسان والمجتمع، والاقتصاد والتنمية، والبيئة المستدامة، والحوكمة والأداء المؤسسي. ويركّز التقرير على تحليل المؤشرات الفاعلة في الرؤية، إلى جانب استعراض أبرز الجهود الوطنية والمبادرات



الداعمة لمسار تنفيذ الرؤية. ويعكس التقرير الرابع التقدّم المتحقق في عدد من المجالات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا برؤية «عُمان ٢٠٤٠» مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، إلى جانب جهود التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية، وتمكين القطاع

الخاص، وتعزيز منظومة الحوكمة والتحول الرقمي. كما يتناول التقرير أبرز الجهود الوطنية في البيئة، وتنمية المحافظات، وتطوير البنية الأساسية والخدمات، مؤكدًا على أهمية التكامل والشراكة بين مختلف القطاعات لتحقيق مستهدفات الرؤية.

مسقط- العُمانية

شهد عرض النقد بمعناه الواسع في سلطنة عُمان بنهاية شهر أغسطس ٢٠٢٥ نموًا بنسبة ٦,١ بالمائة على أساس سنوي ليبلغ ٢٥,٨ مليار ريال عُمانِي. وأشارت الإحصاءات الصادرة عن البنك المركزي العُمانِي إلى أن هذه الزيادة جاءت نتيجة ارتفاع النقد بمعناه الضيق بنسبة ٦,٩ بالمائة، وشبه النقد بنسبة ٥,٨ بالمائة والذي يتكون من مجموع ودائع التوفير وودائع لأجل بالريال العُمانِي زائد شهادات الإيداع المُصدرة من قبل البنوك إضافة إلى حسابات هامش الضمان وجميع الدوائج بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي. وأوضحت الإحصاءات أنه خلال الفترة ٢٠٢٥، كما انخفض المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بالريال العُمانِي من ٥,٦٠٣ بالمائة إلى ٥,٤٩٢ بالمائة خلال الفترة نفسها. أما متوسط أسعار الفائدة في سوق الإقراض



ما بين البنوك لليلة واحدة، فانخفض إلى ٤,٠١٢ بالمائة في أغسطس ٢٠٢٥ مقارنة مع ٥,١٣٣ بالمائة في أغسطس من عام ٢٠٢٤، ويعزى ذلك إلى انخفاض المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على عمليات إعادة الشراء ليصل إلى ٥ بالمائة مقارنة مع ٦ بالمائة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي؛ مماشيًا مع سياسات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

لأسعار الفائدة على الدوائج بالريال العُمانِي انخفاضًا من ٢,٧٠٤ بالمائة في أغسطس ٢٠٢٤ إلى ٢,٥٢٥ بالمائة في أغسطس ٢٠٢٥، كما انخفض المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بالريال العُمانِي من ٥,٦٠٣ بالمائة إلى ٥,٤٩٢ بالمائة خلال الفترة نفسها. أما متوسط أسعار الفائدة في سوق الإقراض

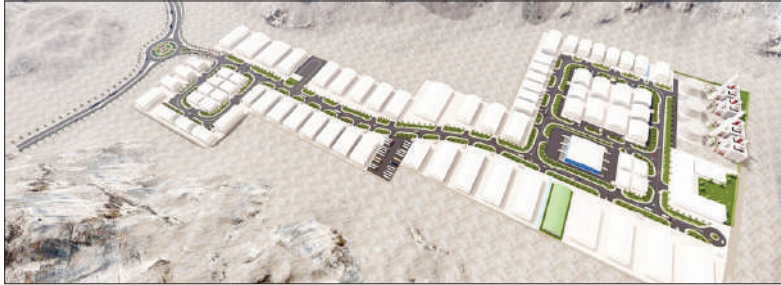
العمل يجري على استكمال 11 مشروعًا ومبادرة أخرى

الكتمال 25 مشروعًا ومبادرة بنسبة إنجاز 100% ضمن البرنامج الوطني للتحول الرقمي

مسقط- العُمانية

كشفت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات عن اكتمال ٢٥ مشروعًا ومبادرة رقمية بنسبة إنجاز ١٠٠ بالمائة من إجمالي ٣٦ مشروعًا ومبادرة يستهدفها البرنامج الوطني للتحول الرقمي الحكومي «تحول»، وأوضحت الوزارة أنه جار العمل على استكمال ١١ مشروعًا ومبادرة أخرى، وصل متوسط نسب الإنجاز فيها إلى ٨٠ بالمائة في خطوة تعكس المسار الطموح نحو رقمنة الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات وتعزيز الحكومة الرقمية، وتسريع إنجاز المعاملات من أجل تحسين تجربة المستخدمين؛ تجسيدًا لمستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وتتضمّن المشروعات والمبادرات الرقمية المكتملة بنسبة إنجاز ١٠٠ بالمائة البوابة الموّحدة للخدمات الحكومية وتطبيق النّقال الموّحد للبوابة كمنفذ رقمي موحد يتيح للمستخدمين سهولة الوصول للخدمات الحكومية في مكان واحد دون الحاجة للتنقل بين المنافذ والمواقع الرقمية المتعددة، وتطوير المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة التي تُتيح وصولًا سلسًا لمجموعة واسعة من البيانات التي تقدمها المؤسسات الحكومية لتعزيز الشفافية وتحفيز الابتكار، إلى جانب المنظومة الرقمية لقياس الجاهزية ونضج الخدمات الرقمية، والمشروع الوطني لخدمات ثقة الرقمية «ثقة» الذي يقدّم حزمة من خدمات التصديق الرقمي أبرزها الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني والختم الرقمي، ومشروع تبسيط وهندسة إجراءات الخدمات الحكومية الذي يهدف إلى



مسقط- العُمانية

أعلنت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» رسميًا عن طرح مناقصة مشروع تنفيذ البنية الأساسية والمجمعات الصناعية بمدينة مدحاء الصناعية في ولاية مدحاء بمحافظة مسندم. وتشكل هذه المدينة الصناعية إضافة نوعية إلى منظومة المدن الصناعية التابعة لـ «مدائن»، لما تقدمه من فرص استثمارية متنوعة وحوافز تنافسية، وبنية أساسية متطورة تسهم في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للمواطنين، وتمكين رواد الأعمال من إطلاق مشروعات مبتكرة. وقال المهندس صالح بن سلمان العبري مدير عام المرافق والبنى الأساسية في «مدائن» إن مشروع تنفيذ البنية الأساسية والمجمعات الصناعية بمدينة مدحاء الصناعية يهدف إلى تطوير المدينة بالكامل، والتي تبلغ مساحتها ٣٥٩ ألفًا و٤١٤ مترًا مربعًا؛ حيث تضمّن المشروع إنشاء الطرق الداخلية وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها من المرافق. وأضاف- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- أن المشروع يتضمن تنفيذ ٦ مساحات صناعية ضمن مشروع مجمعات مدائن الريادية بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



للتحول الرقمي لرفع مستوى الوعي الرقمي ونشر المعرفة حول الخدمات الرقمية وتمكين المجتمع لاستخدام الأدوات الرقمية بشكل فعّال، والالتزام من تصنيف وفهرسة وإدارة الخدمات الحكومية، وتنفيذ استراتيجية المحتوى الرقمي للبوابة الموّحدة للخدمات الحكومية، وتطوير التطبيقات الحكومية النّقالة والذكية، وتطوير أدوات المشاركة الإلكترونية. وأكّمل برنامج التحول الرقمي الحكومي «تحول»، مشروع تطوير وتمكين الحلول الرقمية المركزيّة والمشاركة الأساسية، والمنظومة الوطنية للتخطيط والتقييم ومتابعة الأداء، ومبادرة منصة البريد الإلكتروني الموّحد لإدارة التعاملات الإلكترونية، ومبادرة استمرارية بيئة الأعمال الحكومية الرقمية، ومشروع الابتكار في الحلول والنظم الرقمية المشتركة الجديدة، ومبادرة ملتقى عُمان للتحول الرقمي، إضافة إلى مبادرة تطوير الإطار الاسترشادي لتنفيذ مشروعات التحول الرقمي الحكومي. وقال المهندس عبد العزيز بن عبد الرحمن

إعادة تنظيم وتحسين إجراءات الخدمات الحكومية لتسهيل وصول المستخدمين للخدمات بسرعة، وتطوير المنصة المركزية للدرشة الذكية. كما أتمّ البرنامج إنجاز مشروع الشراكة الاستراتيجية لتنفيذ مشروعات التحول الرقمي الحكومي الذي يهدف إلى تبني مشروعات ومبادرات رقمية رائدة تسهم في تسريع وتيرة التحول المؤسسي بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، ومشروع مركز السجلات الوطنية الذي يربط قواعد بيانات المؤسسات مما يساهم في الحفاظ على جودة البيانات، وتطوير استراتيجية إدارة للاستعداد لتبني ثقافة التحول الرقمي وتطوير الأداء، وتطوير الإطار الاسترشادي للتحول الرقمي الحكومي كنموذج عمل متكامل يُعين على تبني أفضل الممارسات خلال مراحل تنفيذ خطط التحول الرقمي، والإطار الاسترشادي لتصميم الخدمات الرقمية، وتطوير دليل استرشادي وأنشطة المشاركة الإلكترونية. واكتمل تنفيذ مبادرة سفراء المحافظات

الخرصي مدير عام التحول الرقمي وتمكين القطاعات بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات إن اكتمال هذه المشروعات والمبادرات الرقمية يُعدّ محطة مفصلية في مسيرة التحول الرقمي الحكومي، ويجسد التزام برنامج «تحول» بإحداث نقلة نوعية في تجربة المستخدمين وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي. وأضاف أن هذه المشروعات أسهمت في رفع مستوى الشفافية والحوكمة الرقمية، وتمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات الرقمية الحكومية بسهولة وأمان، وهو ما يعزز ثقة المواطنين والمستثمرين في المنظومة الرقمية الوطنية، ويُحسّن ترتيب سلطنة عُمان على مؤشرات الأداء العالمية في مجالات الحكومة الإلكترونية والتنافسية الرقمية. وأكد أن برنامج «تحول» يمضي بخطى وثيقة نحو المستقبل، عبر الاستثمار في مشروعات نوعية تشكل دوافع استراتيجية للتحول الرقمي، تعزّز كفاءة الأداء الحكومي وتعكس التزام سلطنة عُمان بالابتكار، واستدامة النمو الرقمي، وترسيخ مكانتها كوجهة رائدة في الاقتصاد الرقمي العالمي. وأشار إلى أن البرنامج الوطني للتحول الرقمي الحكومي حقق نموًا في الأداء العام بنسبة بلغت ٨٠ بالمائة بنهاية مايو ٢٠٢٥، إلى جانب تبسيط ٣٨١ خدمة مشتركة عبر مختبرات منجم لتبسيط الإجراءات الحكومية، وتصميم ١٦ رحلة مستفيد متكاملة من البداية وحتى النهاية، وبلغت نسبة الخدمات الحكومية ذات الأولوية التي تمّ تبسيط إجراءاتها ٩٦ بالمائة، فيما بلغت نسبة الخدمات الحكومية ذات الأولوية التي جرت رقمنتها ٧٤ بالمائة.



58 مليون ريال تعود للوطن

فايزة الكلبانية

1



المستوى المعيشي للفرد

سارة البريكية

2



آيا كرسئالاتي.. حين يختل توازن العالم في رأسك!

حسين الراوي

3



قراءة في رواية «الملكان» الساحران والظروف المقدسة»

قصي الخباز

4

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: <https://alroya.om/category/3>

عُمان وتركيا.. علاقات تاريخية عريقة وتطلعات لمستقبل مزدهر

ومنع الاحتكار. وهذه العلاقات المتينة بين البلدين تستند إلى تواصل تاريخي عريق امتد لأكثر من ثلاثة قرون، وتفرّد بالتعاون والاحترام المتبادل بين البلدين، وظلت هذه السمات في التاريخ الحديث أساساً للعلاقات العُمانية التركية التي تميّزت باستدامة الحوار والتشاور في العديد من القضايا الإقليمية والدولية منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية

بين البلدين عام ١٩٧٣. إنّ العلاقات العُمانية التركية تُعد نموذجاً حيويّاً للتعاون المثمر، كما إن الشركات التركية أسهمت بدور ريادي في دعم مشاريع البنية الأساسية والتنمية في عُمان، فيما تعكس الاستثمارات العُمانية في تركيا الثقة الراسخة بمثانة الاقتصاد التركي وفي الروابط البناءة التي تجمع قطاعي الأعمال في البلدين.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

الاستثمار في الشباب



خلفان الطوقي

المركز إلى ٤٥٥ ألف شخص من خلال ٣٨٠ برنامجاً ومبادرة، قام بتنفيذها ١٢٣٧ مؤسسة وصاحب عمل.

ورغم هذه الجهود الوطنية المميزة إلا أن الشباب يحتاج المزيد، ولا بُد من التسريع في عدد من النقاط الجوهرية، وأهمها:

تمكين المسؤولين: بصلاحيات واسعة تضمن لهم التحرك المستقل والسريع من ناحية، وزيادة موازناتهم المالية من ناحية أخرى، ولا ضرر في أن تكون مُحوَكمة؛ فهذا نهج متبع على جميع الوحدات والجهات الحكومية دون استثناء، فتمكين المسؤولين أولوية وركيزة جوهرية، وقد حان الوقت لوضع هذه الخاصية ضمن قَمّة الأولويات لأهمية هذا الموضوع الحساس، وحساسيته تكمن في كافة الزوايا.

تنويع البرامج وإعادة هيكلتها: ومراجعة ما يتم القيام به من جهود، وتحديد ما يجب أن يستمر، وما يجب أن يزال، وما يجب أن يضاف الذي يتناسب مع ميول وتوجهات الشباب داخل عُمان وخارجها، وتنفيذها

تتغير أوجه الاستثمار في كل فترة من الزمان حسب المعطيات والظروف، إلا الاستثمار في الشباب، لا يختلف اثنان على أهميته، خاصة في الدول الفتية مثل دول الخليج العربي ومنها سلطنة عُمان، وجميعها تمتاز باستحواذ فئة الشباب فيها على النسبة الأعلى من عدد السكان، وفي بعض هذه الدول تصل نسبة شبابها إلى عدد السكان لنحو ٦٥٪.

وتزامناً مع يوم الشباب العُماني الذي يوافق ٢٦ أكتوبر من كل عام، فمن الضروري الكتابة عنهم، والتذكير بأهمية تسليط الضوء عليهم بشكل إضافي، ومن خلال طرق نوعية تتناسب مع تطلعاتهم التي تتطور يوماً بعد يوم، فلا يكفي أن يكون لهم يوم، ما لم تتبعه قرارات ومبادرات تلمس طموحاتهم سنة بعد سنة.

الجهود الحكومية منذ عام ٢٠٢٣ أصبحت ملحوظة وأكثر تركيزاً، ويجب ألا نتوقف؛ بل يتم تكثيفها، ففي آخر إحصائية لمركز الشباب، وصل عدد المستفيدين من برامج



د. محمد بن خلفان العاصمي

«من ضيَع الأمانة ورضي بالخيانة فقد ترأّ من الديانة»، الإمام علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه.

لا يوجد شيء يتسبب في تعطيل خطط التنمية ويوقع الدول في التخلف عن ركب التقدم والازدهار أكثر من خيانة الأمانة؛ فهذه المسألة هي الباب الرئيسي للفساد، وهي النافذة التي يتمكن من خلالها أصحاب المصالح من الولوج إلى مآربهم التي يسعون خلفها، وتفعّل خيانة الأمانة في الدول ما لا تفعله الحروب، حيث ينعكس أثرها بشكل مباشر على جميع الشرائح في المجتمع فنسوّ الخدمات، وتنحدر العلاقة بين الحكومة والمجتمع وتنعدم الثقة بين أفراد المجتمع، إلى أن تفضي بهذه الدول إلى العنف والفوضى والتخلف. يقول المولى عزّ وجلّ «إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا» (الأحزاب: ٧٢)، هذه هي الأمانة كما وصفها الله سبحانه وتعالى وأخير بها النبيّ صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بأنها ثقيلة على السموات والأرض، فكيف بالإنسان الذي لا طاقة له، ولكنه ظلوم جهول على نفسه،

الرؤية

يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير

حاتم بن حمد الطائي

التحرير

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٤٠ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد

محول: ٢٠٢ , ٢٠٤ , ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات

محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة

محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤
التوزيع

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة

وزارة الإعلام



معركة استرجاع الملايين إلى الخزينة!

د. محمد بن عوض المشينخي **

مجددًا لخزينة الدولة لإنفاقها على التنمية المستدامة. والسؤال المطروح الآن: ما المبررات التي قادتهم دون غيرهم للوصول لتلك المناصب العامة؟ والخلاصات التي وصلنا إليها حول التجاوزات التي تتضاعف كل سنة في وزارات وشركات معينة سببها التعيينات غير الموفقة التي يعتمدها ويوقع عليها المسؤول الأعلى في كل وحدة حكومية، والذي يُفترض أن يحاسب حتى ولو كانت تلك التجاوزات لا دخل له فيها مباشرة، انطلاقًا مما يُعرف بالمسؤولية الجماعية أو التضامنية، التي تُطبّق في مختلف دول العالم التي تحارب الفساد، فلا يُحاسب فقط الرئيس التنفيذي والمدير العام؛ بل أيضًا من اختار وأشرف على هؤلاء مباشرةً.

الكل في سلطنة الحبيبة يُعْمَن تميّز ونجاح جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، والذي أثبتت الأيام أن منتسبيه مخلصون لهذا الوطن، ويعملون بجهود مضاعفة لمحاصرة المفسدين في الأرض، وهم أقرب إلى جنود مجهولين غايتهم الأولى رفع راية الوطن عاليةً خفاقةً بين الأمم، متشبّثين بتحقيق خيل من التلوث يتحضن جميع أفرادها وينطلقون من مبدأ مقدس مفاده «لا مكان لمن خان أمانة الوطن بيننا». وفي الختام.. يجب أن يُدرك الجميع أنه لا يمكن الانتصار على هذه الآفة الخطرة التي اسمها الفساد إلا بإدراك السبب الحقيقي الذي يجعله ينتشر على نطاق واسع؛ بل ويتضاعف كل سنة في العديد من الوزارات والهيئات الحكومية، وكذلك الشركات التي تملكها الدولة وتسهم فيها بنصيب الأسد من الأسمه. الخل الحقيقي في اعتقادي الشخصي هو في اختيار الصف الأول والثاني من المسؤولين للمناصب العامة؛ حيث أثبتت الأيام أن المحسوبية هي السائدة وليست الكفاءة في بعض التعيينات الحكومية، من هنا نأمل أن يُعاد النظر في المعايير التي تُطبّق في الوقت الحالي من أجل تحقيق العدالة والشفافية من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

الحكومة والنزاهة لا يمكن لهما أن يتحققا بأي حال من الأحوال بجرة قلم أو حُسن النية بالمسؤولين وصُناع القرار في أي بلد من بلدان العالم؛ بل نحتاج إلى تأسيس قواعد صلبة ومنهجية واضحة، تقوم بالدرجة الأولى على التدقيق في اختيار قيادات نزيهة وأمينّة وتحمل ضميرًا حيًّا ووازعا دينيًّا قويًّا، وأن تتمتع كذلك بكفاءات علمية رفيعة، ونظرة ثاقبة في التخطيط، والتنفيذ السليم للخطط والمشاريع، فقد حان الوقت للبعد عن المحسوبية والعلاقات الشخصية التي كانت سائدة في تولى المناصب التنفيذية التي تُشرف على التنفيذ وصرف أموال الدولة، فقد أصبح ذلك من الضروريات التي يجب الوقوف عليها والتخلص منها في هذه المرحلة التي تشهد حراكًا وطنيًّا لبناء وطن شامخ بنهضته المتجددة التي يقودها ربان حكيم اسمه يتردد على كل لسان في هذا البلد العزيز؛ السلطان هيثم صاحب العزيمة القوية الذي يقود سفينة الوطن بحكمة واقتدار إلى بر الأمان ** أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

الفساد مرض سرطاني قاتل يأكل الأخضر واليابس من ثروات الأوطان ويحرم الأجيال الصاعدة من الحياة الكريمة كالتعليم والصحة وفرص العمل؛ بل وحتى الأمن والأمان ويقتل الآمال والطموحات المجتمع، وإذا تغلغل الفساد في حكومة أو مؤسسة ما، فإنه كفيل بتدميرها من الداخل والقضاء عليها وتحولها إلى منظومة فاشلة بكل المقاييس، ويصبح السقوط إلى الهاوية مجرد مسألة وقت.

وكم من دول فاشلة في عالمنا أسقطتها المجاملات لعدد قليل من المُتَنَفِّذين الذين وفّرت لهم الحماية وتمّ غش النظر عن تجاوزاتهم وتطاوّلهم على المال العام، ونتج عن ذلك الطوفان الذي أغرق الجميع؛ فهناك دروس وعبر كثيرة لأنظمة ظالمة في كثير من تكفي، وبالمقابل هناك من يظن أن مركز الشباب هو المعني بالشباب، لكن الحقيقة أن كثيرًا من الجهات لها علاقة بالأنشطة الشبابية بشكل أو بآخر، ولا بد أن يكون هناك قرار وإرادة سياسية عليا تدعم هذا التوجه، وتضمن تحقيقه ميدانيًا من خلال سياسات وإجراءات وقرارات إلزامية ليتحول هذا التوجه من اجتهادات فردية إلى ثقافة حكومية وممارسات مستدامة تضمن احتواء الشباب والاستفادة الإيجابية من طاقاتهم المتجددة التي لا تنتضب.

لا شك أن جهود دعم الشباب حيثية ومحمودة، ويُشكر عليها مركز الشباب والقائمین عليه، وحنان الوقت أن تتحد مع جهوده باقي الهيئات الحكومية، ووضع أطر التكامل الواضحة وخارطة طريق للتنفيذ المشترك؛ إذ إن مسؤولية الاستثمار في الشباب لا يمكن أن تحمل جهة واحدة فقط، وإلا أصبح الحمل ثقیلاً والأثر ناقصاً.

رفعة هذا البلد وإعلاء شأنه». ولا أعلم كيف يستغل الموظف أو المسؤول سلطته ومنصبه الذي من المفترض عليه من خلاله أن يخدم الناس، فإذا هو يستولي على المال العام، ويسعى لتحقيق مكاسب غير مشروعة، أو أن يسهل لفساد قام برشوته لتحقيق غايته، ويجد المواطن نفسه وقد تحطمت اماله نتيجة هذا الفساد. إنّ خيانة الوطن من خلال هدر أمواله والاعتداء عليه تستوجب المحاسبة الشديدة، والتعامل الحازم دون تهاون أو رافة، وحتى يرتدع من سؤلت له نفسه القيام بذلك لابد من تطبيق القانون عليه بشكل مباشر، وما إشراك المجتمع في هذا الشأن إلا تعزيزاً لمبدأ الشفافية والنزاهة التي انتهجتها الحكومة في هذا العهد، وما هو إلا انعكاس لفكر القائد المفدى- حفظه الله- وإيمانه بأن هذا السرطان هو الخطر الأكبر على الأمة، ولذلك يجب علينا جميعاً أن نقف صفًا واحدًا في مواجهة من ينحرف عن المسار، ومن تسول له نفسه مد يده إلى المال العام؛ فالمواطن هو الحارس الأول على مكتسبات الدولة، وهو صاحب الحق في مراقبة المال العام، وهذا واجب إلزامي لا مناص منه حتى يظل هذا الوطن شامخًا ساميًا نزيهًا.

في ظل التوترات الجيوسياسية والأزمات الخارجية المتتالية

خبراء لـ«الرؤية»: إدارة المخاطر تستلزم تبني منهجيات وطنية متكاملة لتعزيز «المرونة الاقتصادية»

الرؤية - سارة العبرية

أجمع خبراء ومختصون على ضرورة تبني منهجيات متكاملة لإدارة المخاطر؛ باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات المالية والجيوسياسية. وقالوا- في تصريحات لـ«الرؤية»- إنَّ التحولات التي يشهدها الاقتصاد العُماني تتطلب ترسيخ ثقافة التخطيط لمواجهة المخاطر، في المؤسسات الحكومية والخاصة على حدٍّ سواء؛ لضمان استدامة النمو وتحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وتطلعات المجتمع.

وقال الدكتور حيدر بن عبدالرضا اللواتي الكاتب في الشؤون الاقتصادية إن أي اقتصاد يسعى إلى الاستدامة والمرونة في مواجهة الصدمات كما هو الحال في الاقتصاد العُماني، خاصةً بعدما تعرّض لعدة صدمات خلال العقود الأخيرة الماضية؛ بسبب تذبذب أسعار النفط العالمية وتراجعها في بعض الأوقات بصورة كبيرة، إلى جانب الأزمات المالية والمناخية، واشتعال التنافسية بين الدول، إلى جانب تطورات الأوضاع الجيوسياسية. وأضاف اللواتي أن اقتصاد سلطنة عُمان ما يزال يعتمد بصورة كبيرة على مورد واحد وهو النفط، على غرار معظم دول المنطقة، لكنه يواجه في الوقت نفسه تحديات كبيرة في جهود التنويع الاقتصادي. وشدد على أنه في حالة وضع استراتيجية وطنية واضحة لإدارة المخاطر ضمن السياسات الاقتصادية، فإن القدرة على إدارة هذه المخاطر ستزدي. وبين أنه في ظل المخاطر المتعددة في الدول ذات الاقتصاد الريعي، فإن الحاجة مأسّة لتبني «استراتيجية موحدة ومتكاملة» لإدارة المخاطر والتعامل مع التحديات الآتية والمستقبلية.

وذكر اللواتي أن الحكومة طرحت العديد من المبادرات والبرامج في هذا الشأن؛ أبرزها وضع خطة التوازن المالي (٢٠٢٠-٢٠٢٤) والتي كانت بمثابة إطار عام لإدارة المخاطر المالية؛ بهدف تقليل الاعتماد على النفط، وضبط الإنفاق العام، وتحسين كفاءة الإيرادات غير النفطية، وخفض العجز والدين العام تدريجيًا. وأضاف أن الحكومة تعمل كذلك على توظيف منهجيات إدارة المخاطر في تحديد ومواجهة التحديات الاقتصادية للتقليل من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية وتحقيق استقرار نسبي من خلال مواجهة التضخم وارتفاع الأسعار، والسيطرة على تقلبات سعر الصرف، والحد من الركود الاقتصادي، إلى جانب تغيير السياسات الحكومية أو الضريبية، ومواجهة اضطرابات سلاسل الإمداد، وانخفاض القوة الشرائية في المجتمع.

التحديات الاقتصادية

وأكد اللواتي أن منهجيات إدارة المخاطر توفر إطارًا مُنظّمًا لمواجهة التحديات الاقتصادية بتقليل آثارها وتعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على التكيف والاستمرار، مشيرًا إلى أنه لا يمكن حصرها في حلول فورية؛ بل من خلال أدوات التخطيط الاستباقي والتفاعل الذي مع المتغيرات.

وردًا على سؤال عما إذا كانت المؤسسات



د. حيدر اللواتي

العُمانية تمتلك القدرة على التنبؤ بالمخاطر العالمية مثل الأزمات الجيوسياسية أو التضخم العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي، قال اللواتي إن جميع الأجهزة المعنية بالدولة مُدركة لتأثيرات المخاطر العالمية على الاقتصاد المحلي نتيجةً لعدد من التجارب السابقة التي مرت بها الدولة خلال العقود الخمسة الماضية؛ سواءً تلك التي تتعلق بتراجع أسعار النفط العالمية وتأثيراتها السلبية على المالية العامة، أو الصعوبات التي تنجم عن ذلك في الالتزام بالدفعات المالية للمؤسسات في الداخل والخارج، أو فيما يرتبط بموضوع الكوارث البيئية والمناخية، وأخيرًا التحديات ذات الصلة بانتشار الأوبئة المرضية مثل «كوفيد-١٩». وأشار إلى «أن الاقتصاد العُماني يعتمد بدرجة كبيرة على النفط والغاز، وهذا يسهّل توقع بعض الصدمات مثل تراجع أسعار النفط، لكنه يجعل التنبؤ بالمخاطر الجيوسياسية أو التضخم العالمي أكثر تعقيدًا». غير أنه استدرك بالقول إن هناك تطورًا في تدريب الكوادر العُمانية بمجالات التحليل الاقتصادي والاستشراف الاستراتيجي، وفي الوقت نفسه ما تزال الحاجة قائمة لتعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل السيناريوهات في التنبؤ بالمخاطر.

ترسيخ إدارة المخاطر

ويرى اللواتي «أن من المناسب إنشاء شبكات بحثية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية؛ لزيادة دقة التنبؤ بالمخاطر العالمية، والعمل على الاستدامة الاقتصادية والسيادة الوطنية في زمن الاضطرابات العالمية». وقال إن إدارة المخاطر ليست خيارًا إداريًا؛ بل ثقافة وطنية يجب أن تتجذر في كل مؤسسة تُسهم في بناء الاقتصاد العُماني. فنحن نشاهد يوميًا عالم تتسارع فيه الأزمات الجيوسياسية، والتقلبات الاقتصادية، وتغير المناخ، وتصبح القدرة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بمرونة من أهم عناصر التنافسية الوطنية.

وتابع بالقول إن تجاهل المخاطر أو الاكتفاء بحدود الأعمال بعد وقوعها يعني خسارة فرص، وزيادة في كلفة التصحيح، وتراجعًا في ثقة المستثمرين والأسواق، داعيًا الجهات الحكومية للاهتمام بإدارة المخاطر وجعلها جزءًا من التخطيط الاستراتيجي وليس مجرد إجراء رقائي.



صالح الخالدي

ويقترح اللواتي أن تؤسس الحكومة مراكز وطنية متخصصة في استشراف المستقبل وتحليل السيناريوهات في مختلف القطاعات، مع الاعتماد على البيانات والتحليل الكمي في صنع القرار بدلاً من التقديرات الحدسية.

القانون المالي

من جانبه، أكد المحامي نصر بن حمود السناني أهمية دمج إدارة المخاطر عمليًا في تطبيق القانون المالي، وذلك من خلال نهج متكامل يبدأ بتحديد المخاطر المالية والرقابية الرئيسية التي تواجه الجهات الحكومية والخزانة العامة للدولة؛ مثل: تقلب الإيرادات، والالتزامات المحتملة، والإنفاق الزائد، والاحتياط، أو ضعف الرقابة الداخلية، بحيث تُدرج هذه الجوانب في اللوائح التنفيذية والأنظمة الداخلية للجهات المعنية. وقال إنه يجب تضمين متطلبات إدارة المخاطر في اللوائح التنفيذية للقانون؛ حيث يُمكن للوزير من خلال اللوائح أن يُلزم الجهات المنضوية تحت مظلة القانون، بوضع إطار لإدارة المخاطر، وتعيين لجنة أو مسؤول مختص، وإجراء تحليل سنوي للمخاطر، وإعداد خطة استجابة ومراجعة دورية لتأثيرها، إضافة إلى تضمين تقارير عن المخاطر المالية ضمن الحسابات الختامية أو الموازنة العامة.

ويرى السناني أن ربط الميزانية والتخطيط المالي بتحليل المخاطر يُعد خطوة أساسية، بحيث تُلزم الجهات عند إعداد ميزانياتها التقديرية بإرفاق تحليل للمخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الإيرادات أو النفقات، مما يساعد الوزارة أو المجلس المالي في مراجعة الخطط من منظور أكثر واقعية. وأضاف أن دمج الضوابط والرقابة الداخلية مع إدارة المخاطر يتسق مع توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ إذ يُمكن إنشاء وحدات متخصصة لإدارة المخاطر تتعاون مع التدقيق الداخلي وتعد تقارير دورية للمسؤولين عن الإنفاق حول مستوى المخاطر والإجراءات المتخذة.

وتابع القول إن الرقابة الفعّالة تتطلب مراقبة مستمرة وإعداد تقارير دورية عن المخاطر وتأثيرها، مشيرًا إلى أن القانون المالي يمنح الوزارة صلاحية إصدار تعليمات لتنظيم الرقابة والتحقق من الإيرادات والمصروفات؛ بما في ذلك توجيه الجهات لإعداد تقرير سنوي عن المخاطر المالية يتضمن التقييم وخطط التخفيف والنتائج المحققة. ويؤكد السناني



نصر السناني

أهمية تثقيف وبناء قدرات العاملين في الجهات الحكومية على مفاهيم تحليل وإدارة المخاطر، وتزويدهم بالأنظمة التقنية ومؤشرات الأداء اللازمة لرصد المخاطر في الوقت المناسب. ويقترح السناني ربط المكافآت ونتائج الأداء بمدى فعالية إدارة المخاطر، بما يضمن التشجيع على تبني ثقافة وقائية تسهم في تقليل المفاجآت المالية وتعزيز الانضباط المؤسسي، في حين تضمن المراجعة المستقلة من قبل وحدات التدقيق الداخلي أو الأجهزة الرقابية الوطنية تقييم فعالية الأطر المعتمدة وتحسينها بشكل مستمر استنادًا إلى التجارب السابقة والمستجدات المستقبلية.

ويشدد المحامي نصر بن حمود السناني على أن تحقيق مُستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» يتطلب ترسيخ ثقافة التخطيط بالمخاطر لدى القيادات وصُنّاع القرار، من خلال دمج تقييم المخاطر في جميع مراحل صياغة السياسات والمشروعات الحكومية، وتدريب القيادات على تحليل السيناريوهات والتعامل مع الأزمات مهرونة واحترافية، إضافة إلى ربط إدارة المخاطر بالتخطيط الاستراتيجي والأداء المؤسسي لضمان استدامة النتائج. ويدعو السناني إلى إنشاء هيئة أو وحدة وطنية للمخاطر تتولى تنسيق الجهود بين مختلف الجهات، وتوحيد المعايير، وتعزيز الشفافية عبر الإفصاح الدوري عن المخاطر والتحديات التي تواجه مؤسسات الدولة، واستخدام الأنظمة الرقمية والتحليل الاستباقي لرصد أي مؤشرات قد تؤثر في الاستقرار المالي أو الإداري للدولة.

ويؤكد السناني أن تبني نهج مؤسسي لإدارة المخاطر لا يُعد مجرد وسيلة لمواجهة الأزمات؛ بل هو أداة استراتيجية للتخطيط الواعي وصنع القرار الرشيد؛ بما يُسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام وتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة. وحث على ترسيخ ثقافة إدارة المخاطر في أنظمة الجهات الحكومية والخاصة من خلال تطوير القدرات البشرية، ووضع سياسات واضحة، وتبادل الخبرات بين القطاعات، مشيرًا إلى أن ذلك يمثل خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد وطني مرن وقادر على التكيف مع المتغيرات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التحول الرقمي

من جهته، تحدث صالح بن عبيد الخالدي مستشار وقيادي في قطاع التقنية والاتصالات،

عن ماهية المخاطر الجديدة في الاقتصاد الرقمي، قائلًا إنها تشمل الأمن السيبراني والجرائم المالية مثل ارتفاع هجمات الفدية، واختراقات سلاسل التوريد، والهجمات على أنظمة التشغيل الصناعية في قطاعات حيوية كالطاقة والموانئ، إضافة إلى مخاطر البيانات والخصوصية الناتجة عن تسرب البيانات الحساسة وضعف تصنيفها وحولتها وتحديات الامتثال لتشريعات حماية البيانات وتوطينها.

وأضاف الخالدي أن مخاطر الاعتماد المُركّز على البنى السحابية، تتزايد نتيجة تركّز الخدمات لدى مزودين محدّودين؛ مما يُسبّب مخاطر نظامية، إلى جانب فجوة المهارات والتحول التكنولوجي التي تتجلى في نقص الكفاءات ومقاومة التغيير والتحول الشكلي الذي يضيف تكاليف دون قيمة حقيقية، وتشمل أيضًا مخاطر الخوارزميات؛ مثل: التحيز، والقرارات غير القابلة للتفسير، وتضارب المسؤوليات القانونية عند استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي، فضلًا عن الفجوة الرقمية للمؤسسات الصغيرة بسبب ارتفاع الكلفة النسبية للامتثال والأمن، ما يُهدّد تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويشير الخالدي إلى أن الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية يقدمان حلولًا متقدمة في هذا السياق؛ إذ يتيحان الإنذار المبكر والمراقبة الآتية من خلال نماذج ترصد الاختلالات والهجمات في الزمن الحقيقي عبر الشبكات والأنظمة الصناعية، كما تسهم نظم مكافحة الاحتيال والامتثال في التعرف على أنماط الاحتيال المالي وغسل الأموال ومخاطر الطرف الثالث عبر خوارزميات التعلم الآلي.

وأوضح الخالدي أن التحليلات الاقتصادية

حمد الصباحي

لزوم ما يلزم في حوكمة التشغيل



الحديث عن حوكمة التشغيل في سلطنة عُمان، لم يعد موضوعًا إداريًا محدود الأثر، بل أصبح ضرورة وطنية تدخل في صميم التحول الاقتصادي الذي تقوده «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، فالرؤية - بوصفها عقدًا مجتمعيًا وإطارًا استراتيجيًا - لا تبحث عن تحسينات تجميلية في سوق العمل، بل تسعى إلى إعادة بناء المنظومة نفسها على أسس أكثر عدالة وكفاءة وتنافسية. ومن هنا، تصبح الحوكمة عنصرًا تأسيسيًا في تحقيق توازن طال انتظاره بين متطلبات الاقتصاد، واحتياجات سوق العمل، وتطلعات القوى البشرية الوطنية. إن سوق العمل العُماني مرّ بتحولات متسارعة خلال العقود الماضية؛ توسّع في المخرجات التعليمية، نموّ في الأنشطة الاقتصادية، وتغير أولويات القطاع الخاص. وفي ظل هذه التحولات، كانت مساحة الارتجال في القرارات التشغيلية أكبر من مساحة التخطيط، وكانت الحلول الجزئية تَعْلُو على الحلول الجذرية، الأمر الذي خلق اختلالات هيكلية يعرفها المتخصصون جيدًا: فجوة بين المخرجات والوظائف، اعتماد مفرط على العمل الوافد في بعض القطاعات، تفاوت في جودة بيئات العمل، وتذبذب في السياسات. وهنا، تظهر الحوكمة كمسار تصحيحي لا يهدف إلى السيطرة؛ بل إلى تنظيم الإيقاع وضبط المسار وإنتاج قرارات قابلة للقياس والمساءلة.

الحوكمة - بمفهومها الحديث - لا تكفي بوضع القواعد، بل تضمن الالتزام بها، وتحول المعلومات إلى بيانات، والبيانات إلى سياسات، والسياسات إلى نتائج ملموسة يشعر بها المواطن في واقعه المهني والاقتصادي. إنها إطار يُبني عهد القرارات المقطعية، ويقدم بدلًا منه منظومة تُدار بالأدلة، وتُراقب بالمؤشرات، وتُقوّم بالنتائج. وبهذا، تصبح منظومة التشغيل أكثر قدرة على التوقع، وأقلّ تعرّضًا للتقلبات، وأكثر ثقة في نظر المستثمرين والباحثين عن عمل على حد سواء.

لقد راهنت «رؤية ٢٠٤٠» على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولم تعد الدولة هي المشغل الأول؛ بل المنظم الأول. وهذا التحول - بقدر ما هو مهم - يحتاج إلى حوكمة صارمة تضع قواعد واضحة لدور كل طرف. فالقطاع الخاص يحتاج إلى مرجعية مستقرة وواضحة تشجعه على الاستثمار وتوسع قاعدة الوظائف، والقوى العاملة تحتاج إلى ضمانات تحمي حقوقها وتقنحها بيئة عادلة ومحفزة، والجهات الحكومية تحتاج إلى أدوات تمكّنها من الرقابة والمتابعة والتحسين المستمر. من دون هذه العناصر الثلاثة، تفقد الشراكة توازنها، وتفقد السوق قناعتها، ويفقد الشباب يقينه بمستقبله المهني.

غير أن التحدي الأكبر لا يكمن في بناء الأنظمة، بل في إعادة بناء الثقافة المؤسسية. فالحوكمة ليست نصوحًا تُكتب بقدر ما هي سلوك يُمارس. إنها انتقال من منطق المجاملة إلى منطق الكفاءة، ومن إدارة المصالح الضيقة إلى إدارة المصلحة الوطنية، ومن منطق رد الفعل إلى منطق الاستشراف. فإذا لم تصبح الحوكمة جزءًا من الوعي اليومي للمؤسسات - العامة والخاصة - فسوف تبقى القرارات متقدمة لغويًا ومتأخرة فعليًا، وستبقى الطموحات أسرع من التنفيذ.

إن مستقبل التشغيل في عُمان لا يُقاس بعدد الفرص فقط؛ بل بوجودها واستدامتها وارتباطها بالقطاعات الواعدة التي تراهن عليها الرؤية: الاقتصاد الرقمي، اللوجستيات، السياحة، الصناعة المتقدمة، والطاقة. وهذه القطاعات، بطبيعتها التنافسية، لا تقبل الفوضى ولا العشوائية، وتحتاج إلى سوق عمل منضبط بعقد حوكمة واضح يُحفّز الإنتاجية، ويكافئ الجدارة، ويعتضن المواهب الوطنية بوصفها رأس المال الأول لهذا الوطن.

ولذلك، فإن الحوكمة ليست محطة أخيرة؛ بل بداية الطريق. إنها الخطوة الأولى نحو سوق عمل يسير بمعايير لا بأمرجة، وبمؤشرات لا بوعود، وبثقة لا بتخمين. وحين تكتمل هذه المنظومة، يصبح الوظيفة قيمة مضافة للاقتصاد، لا عبئًا عليه، وسرَى سوقًا يليق برؤية ٢٠٤٠. وطموح هذا الجيل الذي يملك الشغف والقدرة، ولا ينتظر سوى منظومة عادلة تفتح له الطريق.

تأكيدًا على مواصلة البرامج المجتمعية

بنك مسقط يحتفي بالفرق الرياضية الأهلية الفائزة بدعم برنامج «الملاعب الخضراء 2025»

مسقط- الرؤية

نظم بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- فعالية للاحتفاء بالفرق الرياضية الأهلية الفائزة في نسعة برنامج «الملاعب الخضراء» لعام ٢٠٢٥م والتي بلغ عددها ٢٠ فريقًا من مختلف المحافظات، وذلك تحت رعاية سعادة السيد سليمان بن حمود البوسعيدى، رئيس الاتحاد العماني لكرة القدم، وبحضور عدد من أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك وممثلي الفرق الأهلية الفائزة، وبهذا يصبح عدد الفرق المستفيدة منذ تدشين البرنامج في عام ٢٠١٢م حوالي ٢٢٢ فريقًا، ووصل عدد المستفيدين إلى أكثر من ٧٧ ألفًا من منتسبي هذه الفرق الأهلية. ويُمثل برنامج «الملاعب الخضراء» أحد برامج المسؤولية الاجتماعية الرئيسية التي ينفذها بنك مسقط بهدف دعم الشباب العماني الموهوب في المجالات الرياضية والثقافية، إذ تشمل مجالات الدعم التي يقدمها البرنامج التشعيب الطبيعى والتعشيب الصناعي للملاعب ومجالات الإنارة وتحلية المياه.

ويشهد البرنامج سنويًا إقبالاً كبيرًا ومنافسة قوية بين الفرق الأهلية من مختلف محافظات السلطنة الراغبة في تعزيز البنية الأساسية للمرافق الرياضية القائمة فيها وتطويرها لتشكّل مساحة مناسبة تساهم في تنمية مهارات الشباب ومواهبهم الرياضية حيث وصل عدد المتقدمين للبرنامج هذا العام إلى أكثر من ٩٠ فريقًا. وطوال مسيرته الناجحة حرص البنك على ترك أثر ملموس في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة من خلال تبني استراتيجيات واضحة وتنفيذ برامج ومبادرات مستدامة تهدف إلى ترك أثر

إيجابي على المجتمع العماني. وخلال الحفل، ألقى حمزة بن عباس العجمي، نائب مدير عام الائتمان ببنك مسقط، كلمة قال فيها: «تعد الفرق الأهلية الرياضية في سلطنة عُمان من القطاعات المهمة بسبب دورها الأساسي في استقطاب الشباب العماني الموهوب ودعم تطلعاته، وجاء تطوير برنامج «الملاعب الخضراء» ليؤكد على أهمية القطاع وأثبت على مدار ١٤ عامًا أهميته من خلال ترك بصمة واضحة في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة وساهم في تبني استراتيجيات واضحة لتعزيز استفادة الفرق الرياضية وخدمة المجتمع بشكل عام إضافة إلى تعزيز وتطوير البنية الأساسية لهذه الفرق الأهلية حتى يتسنى لها تنظيم الأنشطة والفعاليات والمسابقات الرياضية والاجتماعية في مواقع منظمة ومجهزة تساهم في تنمية وتطوير المواهب الشبابية وكذلك تعزيز دور هذه الفرق الأهلية في المجتمع المحيط بها، مقدّمًا العجمي التهنية للفرق الأهلية الرياضية الفائزة في نسخة البرنامج لهذا العام



متمنين لهم كل التوفيق والنجاح في المرحلة المقبلة». وعبر المهندس خالد بن سعيد الزعالي عن سعادته بفوز فريق الشاطئ الرياضي الثقافي بولاية السويق، قائلا: «يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لبرنامج «الملاعب الخضراء» لعام ٢٠٢٥م وعددها ٢٠ فريقًا: أولاً الدعم في فئة الإنارة، فريق إزي جرنان الرياضي بولاية إزكي وفريق الشاطئ الرياضي الثقافي بولاية السويق وفريق الأهلي الرياضي الثقافي بولاية صحم وفريق الرموك الرياضي الثقافي بولاية الخابورة وفريق النهضة الرياضي الثقافي بولاية صحر وفريق الخليج الرياضي الثقافي بولاية شناس وفريق الشعلة الرياضي الثقافي بولاية الرستاق وفريق اتحاد حدراء الرياضي بولاية جعلان بني بو حسن وفريق العروبة الرياضي بولاية نزوى وفريق الشعبية الرياضي الثقافي الاجتماعي بولاية المصنعة وفريق القادسية الرياضي بولاية المضبيبي وفريق البحري الرياضي الثقافي بولاية لوى. وجاء الفائزون في فئة التشعيب الطبيعي كالتالي: «نجوم بلاد الشهوم الرياضي الثقافي



ركيزة أساسية في مسيرة التنويع الاقتصادي وفق مستهدفات «عُمان 2040»

«أوكيو» تضخ 604 ملايين ريال بمشروعات قيمة محلية مضافة في «اقتصادية الدقم»

الدقم- العُمانية

تبرز مجموعة أوكيو كأحد أكبر المستثمرين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم؛ إذ تمتد مشروعاتها من قطاع المصافي والتكرير إلى منشآت التخزين والتصدير والبنية الأساسية للطاقة، ضمن منظومة متكاملة تمثل ركيزة أساسية في مسيرة التنويع الاقتصادي لرؤية «عُمان ٢٠٤٠» وتجسد التزامًا وطنيًا طويل الأمد ببناء اقتصاد متوازن يقوم على الصناعة والمعرفة. وقد بلغت القيمة المحلية المضافة لمشروعات أوكيو في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أكثر من ٦٠٤ ملايين ريال عُمني (١,٥٧ مليار دولار أمريكي) خلال الفترة من يناير ٢٠٢٤ إلى يونيو ٢٠٢٥.

وقد شكّل الإنفاق المحلي ما يزيد على ٢٣٥ مليون ريال عُمني (مليار دولار أمريكي)؛ أي بنسبة ٦٤ بالمائة من إجمالي الإنفاق، مما يعكس التزام أوكيو بتعزيز المحتوى المحلي في سلاسل التوريد، وتشجيع الشراكات مع الشركات الوطنية. كما بلغ الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ١٢,٨ مليون ريال



عُمني (٣٦ مليون دولار أمريكي)، في حين تجاوز الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حاملي بطاقة «ريادة» نحو ٩,٢ مليون ريال عُمني (٢٤ مليون دولار أمريكي)؛ وهو ما يبرز الدور الفاعل للمجموعة في دعم ريادة الأعمال وتنمية القدرات الإنتاجية للموردين المحليين. ويعكس حجم الإنفاق على المحتوى المحلي الجهود التي تبذلها أوكيو لتحقيق توازن فعال بين الكفاءة التشغيلية، ودعم الاقتصاد الوطني؛ بما يتماشى مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في تعزيز الاستدامة، وتنمية

المحتوى المحلي في القطاعات الصناعية، والطاقة. وتواصل «أوكيو»، ترسيخ حضورها الاستراتيجي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، باعتبارها أحد أبرز روافد التنمية الصناعية في سلطنة عُمان، وتمدّد إسهامات المجموعة من تطوير البنية الأساسية للطاقة إلى توسيع قاعدة الصناعات البتروكيماوية. وارتفعت الطاقة الإنتاجية لمصفاة الدقم التي أنشئت بشراكة بين «أوكيو» و«شركة البترول الكويتية العالمية»، بإجمالي استثمارات تجاوزت ٩ مليارات دولار من ٢٣٠ ألف برميل يوميًا لتبلغ

ناقله نفط، فيما سجلت شركة مرافق منذ بدء التشغيل التجاري في مارس ٢٠٢٤، جاهزية تشغيلية بنسبة ١٠٠ بالمائة ووفرت أكثر من ٨٥ جيجاواط ساعة من الكهرباء و٧١٠ ألف متر مكعب من المياه بدون انقطاع، كما وستستثمر الشركة في منشآت لسحب مياه البحر بسعة ١,٤ مليون متر مكعب في اليوم.

ومن المقرر أن تشهد فعاليات منتدى الدقم الاقتصادي ٢٠٢٥ توقيع اتفاقية لتأسيس شركة جديدة بين الشركة العُمانية للصهاريج أوتكو التابعة لمجموعة أوكيو بنسبة مساهمة ٥١ بالمائة و«رويال فوباك» الهولندية بنسبة ٤٩ بالمائة لتطوير وتشغيل مرافق تخزين متكاملة لمنتجات الطاقة، في خطوة تعزز من قدرات الدقم كمركز إقليمي لتداول الطاقة وتدعم التحول العالمي نحو منظومات أكثر ترابطًا واستدامة.

كما ستدشن أوكيو محطة نفط عُمان للتعنية العلوية، وهي الأولى من نوعها في الدقم التي تعتمد نظام التعنية العلوية الآمن وتوفر وقود الديزل الحيوي، وتُدار من قبل مؤسسة عُمانية صغيرة وفق أعلى معايير السلامة.

385 مليون ريال حجم الإنفاق المحلي بنسبة 64 %

13.8 مليون ريال إنفاقًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

«مصفاة الدقم» تصدر أكثر من 560 شحنة منتجات بتروكيماويات للخارج

اتفاقية مرتقبة لتأسيس شركة جديدة بين «أوتكو» و«رويال فوباك» الهولندية

«شانجان عُمان» تطلق عروضاً استثنائية احتفاءً بـ5 سنوات من النجاح والتميز

مسقط- الرؤية

احتفلت شانجان عُمان - ممثلةً بشركة الخليج العربي للسيارات والمعدات - بالذكرى السنوية الخامسة لتواجدها في السلطنة، وذلك في حفل أقيم في صالة عرضها الرئيسية بالقرم، بحضور نخبة من كبار المسؤولين التنفيذيين من شركة شانجان للسيارات بالصين، وفي مقدمتهم نائب الرئيس التنفيذي، إلى جانب إدارة شركة الخليج العربي للسيارات والمعدات، وعدد من عملاء شانجان وممثلي وسائل الإعلام.

وسلط الحدث الضوء على النمو السريع الذي حققته علامة شانجان خلال السنوات الخمسة الماضية في السوق العُمني، حيث استطاعت أن ترسخ مكانتها كإحدى العلامات الموثوقة والصاعدة بقوة في السوق العُمني بفضل مزيجهما المميز الذي يجمع بين الهندسة المتقدمة، والتصميم العصري، والجودة العالية وخدمات ما بعد البيع الموثوقة مما جعلها خيارًا مفضلًا لدى شريحة واسعة من العملاء في السلطنة.

وخلال الحفل، أشاد الوفد الصيني الزائر بالنجاحات التي حققتها شانجان عُمان خلال فترة قصيرة، مؤكّدًا التزام الشركة بتعزيز وجودها في المنطقة على المدى الطويل، كما أعرب المتحدث باسم شانجان عن امتنانه لزيائنها وشركائها التجاريين في السلطنة على ثقتهم ودعمهم المستمر، مؤكّدًا أن السوق العُمني يمثل محورًا استراتيجيًا في خطط التوسع الإقليمي لعلامة شانجان.

وبهذه المناسبة، أعلنت شانجان عُمان إطلاق عرض الذكرى السنوية الخامسة، والذي يسي حتى ١٩ ديسمبر ٢٠٢٥، ويشمل مجموعة من المزايا المجانية عند شراء أي من طرازات شانجان الجديدة، والتي تتضمن التسجيل المجاني، التأمين المجاني، حزمة الخدمة المجانية المضمونة، تركيب مخفي النوافذ مجانًا، تغطية قيمة ضريبة القيمة المضافة (٥٪)، بالإضافة إلى ضمان المصنع السوبر المميز.

ويطبق العرض على طرازات شانجان وتشكيلة طرازات يوبي، ليمنح العملاء قيمة أعلى وراحة أكبر وطمانينة طويلة الأمد، مع هدايا مضمونة تشمل مخفي النوافذ لعدد من طرازات شانجان، بالإضافة إلى مخفي النوافذ وطبقة حماية الطلاء سراميك لتشكيلة طرازات يوبي.

ويشمل العرض الحصري للذكرى الخامسة المجموعة الكاملة من سيارات شانجان، بما في ذلك ألسفن وإيدو بلس وسي إس٣٥ بلس وسي إس٧٥ بلس دفع رباعي وسي إس٩٥ رويال، إلى جانب تشكيلة طرازات يوبي المتميزة يوبي-كي، يوبي-تي، يوبي-في، يوبي-إس التي تجمع بين الأداء المتطور، والتقنيات الحديثة، والتصميم العصري



خلال فترة العرض، يتحصلون على مخفي النوافذ وطبقة حماية الطلاء سراميك مجانًا مع ضمان لمدة ثلاثة سنوات ضد عيوب التصنيع، يتم تركيب مخفي النوافذ وخدمة طبقة حماية الطلاء سراميك بمراكز خدمة شانجان فقط.

ومن المزايا أيضًا تكون ضريبة القيمة المضافة ٥٪ مشمولة ضمن إجمالي سعر السيارة بالنسبة للزبائن الذين يقومون بشراء أي طراز جديد من تشكيلة يوبي (يوبي-كي، يوبي-إس، يوبي-تي، يوبي-في خلال فترة العرض، وجميع الزبائن الذين سيقومون بشراء أي طراز من تشكيلة سيارات يوبي سيكونوا مؤهلين للحصول على ضمان المصنع ٦ سنوات غير محدد المسافة.

وقال المتحدث باسم شركة الخليج العربي للسيارات والمعدات: «يمثل هذا الإنجاز لحظة فخر لنا وفرصة لتجديد التزامنا تجاه عملائنا. خلال خمس سنوات فقط، أثبتت شانجان مكانتها بفضل جودة منتجاتها، وتقنياتها المتكسرة، وخدماتها الموثوقة.

ونحن مستمرون في تقديم التميز في كل جانب من جوانب تجربة التملك.» ومع احتفال شانجان عُمان بهذا الإنجاز، تتطلع العلامة إلى مرحلتها التالية من النمو، مدفوعة بروح الابتكار والتركيز على العملاء، وبالثقة الراسخة التي بنتها على مدار خمسة أعوام من النجاح المتواصل في السلطنة، لتواصل رحلتها نحو مستقبل أكثر تطورًا وتميزًا في سوق السيارات العُمني.

CHANGAN

احتفاءً بمرور ٥ أعوام في عُمان - شانجان تقدم ٥ مزايا استثنائية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة. Marking 5 Years of Oman with 5 Exclusive Offers

5 YEARS OF TRUST IN OMAN

اعوام من الثقة في سلطنة عُمان

الخليج العربي للسيارات والمعدات شركة Arabian Gulf Automobiles and Equipment LLC

٥ مزايا استثنائية

- ٥٪ ضريبة القيمة المضافة
- خدمة مجانية
- تأمين مجاني
- تسجيل مجاني
- هدية

٥ مزايا استثنائية

- VAT (5%)
- FREE SERVICE
- FREE INSURANCE
- FREE REGISTRATION
- FREE GIFT

ضمان سوبر SUPER WARRANTY

ضمان سوبر SUPER WARRANTY

على السيارات المشتراه بغرض الاستخدام الشخصي.

أما الزبائن الذين يقومون بشراء أي طراز من تشكيلة يوبي (يوبي-كي، يوبي-تي، يوبي-إس، يوبي-في) سيتحصلون على خدمة صيانة دورية مضمونة (٥) سنوات أو ١٠٥,٠٠٠ كلم. والزبائن الذين يقومون بشراء أي طراز جديد من تشكيلة يوبي (يوبي-كي، يوبي-إس، يوبي-تي، يوبي-في)

المتعددة الاستخدامات خلال فترة العرض. ومهوجب عرض الذكرى السنوية الخامسة لشانجان يتحصل الزبائن الذين يقومون بشراء أي طراز من تشكيلة يوبي الحصول على تسجيل مجاني لمدة سنة واحدة. ويُطبق فقط على السيارات المشتراه بغرض الاستخدام الشخصي، وتأمين مجاني للسلطنة (سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة فقط)، ويُطبق فقط التأمين المجاني

يجوز استرداد أو المطالبة بقيمة (ضريبة المضافة ٥٪) نقدًا أو خصمها من سعر المركبة بشكل منفصل، وتُعد الضريبة جزءًا لا يتجزأ من السعر الإجمالي للسيارة. وبالإضافة إلى ضمان المصنع السوبر ٦ سنوات/ ٢٥٠,٠٠٠ كلم وينطبق على جميع الزبائن الذين سيقومون بشراء أي من سيارات شانجان الجديدة للركاب والكروس أوفر، والمركبات الرياضية

الفريد. ويحصل الزبائن الذين يقومون بشراء طرازات شانجان على تسجيل مجاني للسلطنة الأولى للسيارات المشتراه بغرض الاستخدام الشخصي (لوحات صفراء)، تأمين شامل مجاني لمدة سنة واحدة صالح في سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وبالإضافة إلى خدمة الصيانة الدورية المجانية .

أما الزبائن الذين يقومون بشراء فئات طراز شانجان ألسفن يتحصلون على خدمة صيانة دورية مجانية مضمونة سنتان (٢) أو ٣٥,٠٠٠ كلم. أما الزبائن الذين يقومون بشراء طرازات شانجان إيدو بلس، سي إس ٣٥ بلس، سي إس ٧٥ بلس دفع رباعي، سي إس ٩٥ رويال سيتحصلون على خدمة صيانة دورية مضمونة ثلاثة (٣) سنوات أو ٥٥,٠٠٠ كلم.

ومهوجب عرض الذكرى السنوية الخامسة لشانجان يتحصل الزبائن على مزايا رائعة منها هدية مضمونة مجانية - مخفي النوافذ في كل صفقة شراء لأي من طرازات شانجان إيدو بلس، سي إس ٣٥ بلس، سي إس ٧٥ بلس دفع رباعي، سي إس ٩٥ رويال، ويتم تركيب مخي النوافذ بمراكز خدمة شانجان فقط.

ومن المزايا الجذابة أيضًا تكون ضريبة القيمة المضافة ٥٪ مشمولة ضمن إجمالي سعر السيارة بالنسبة للزبائن الذين يقومون بشراء طرازات شانجان ألسفن، إيدو بلس، سي إس ٣٥ بلس، سي إس ٧٥ بلس دفع رباعي وسي إس ٩٥ رويال، ولا

الرؤية

www.alroya.om

الأحد ٤ من جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٥ م - العدد رقم ٤٢١٢

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨ - مسقط - سلطنة عمان

الهاتف: ٢٤٦٥٢٤٤٠ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

البريد الإلكتروني: info@alroya.om

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: **#مغردو_الرؤية**

د.سعيد المحرمي



على الدول فتح أسواقها للمنتجات احتراماً للقوانين الدولية، ولكن للمشتري الحق في اختيار المنتجات والخدمات التي يراها مناسبة له، فليس هناك مجال للقوانين الدولية التدخل في قرارات المشتري.

فهد الخليفي



أمران مهبان في أي مشروع تطوير عقاري، العائد المالي والتصميم الهندسي. إذا زدت عدد الوحدات زادت العوائد المالية ولكن الأصل التوازن بين الأمرين وإذا اضطرت فقدم التصميم على العائد المالي لأن تفكيرك لا بد أن يكون بعيد المدى لا قصير المدى.

معاوية الرواحي



لم تعد الصداقة ثمينة كما كانت في أجيال سابقة. كل يوم يأتي بهلوس الاكتفاء بالذات ونظرية «الذي لا يطولع أتركه»، أصبح البشر يحتسون عن من يشبههم، العشرة، وغيرها من العواطف الكلاسيكية أصبحت ركاما تذروهم الرياح في عصرنا الحالي، ما أسهل خسارة الأصدقاء بسبب نقاش.

A large group of men in suits are seated in a formal meeting room, engaged in a discussion. The room features ornate furniture, a large chandelier, and a large painting on the wall.

الافتتاح على إنشاء لجنة دولية تشرف على تمويل وتنفيذ إعادة إعمار القطاع

التأكيد على وحدة النظام السياسي الفلسطيني والقرار الوطني المستقل

عقد اجتماع بين «حماس» و«فتح» لمناقشة مستقبل القطاع

القاهرة تحتضن اجتماعات الفصائل لرأب الصدع

الاتفاق على تسليم غزة إلى لجنة فلسطينية مؤقتة

خطط لوضع استراتيجية لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية

جهود متواصلة لإطلاق حوار وطني يستهدف حماية المشروع الوطني الفلسطيني

الرؤية - غرفة الأخبار

استضافت العاصمة المصرية القاهرة اجتماعاً لعدد من الفصائل الفلسطينية، وذلك لبحث تطورات القضية الفلسطينية، ومناقشة المرحلة الثانية من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لوقف الحرب، تهيئاً لإطلاق حوار وطني شامل يستهدف حماية المشروع الوطني الفلسطيني، وتحقيق المصالحة واستعادة الوحدة.

ولقد اتفقت الفصائل الفلسطينية خلال اجتماعها في القاهرة، الجمعة، على تسليم قطاع غزة إلى لجنة فلسطينية مؤقتة من أبناء القطاع تتشكل من المستقلين «التكنوقراط»، داعية إلى الاتفاق على إستراتيجية لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بصفاتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وأكد مصدر قيادي فلسطيني للجزيرة أن الفصائل اختتمت اجتماعاتها بالقاهرة لتستأنفها بعد أقل من شهر لبحث مستقبل إدارة قطاع غزة.

ولفت إلى أن القاهرة عرضت على الفصائل الفلسطينية رؤيتها لليوم التالي للحرب على غزة، وأن ما فهمته الفصائل من الرؤية المصرية أن إدارة غزة تكون عبر لجنة كفاءات أعضاؤها بقوا في غزة خلال الحرب، موضحاً أن الفصائل أبلغت مصر موافقتها المبدئية على أسماء اللجنة الإدارية المقترحة لإدارة غزة، دون الكشف عن تلك الأسماء.

وأفاد بأن الفصائل «سمعت تأكيداً من مصر بتحركها لدى واشنطن وتل أبيب لتبرير رؤيتها بشأن إدارة غزة».

وخلال الاجتماع، اتفقت الفصائل على دعم ومواصلته تنفيذ إجراءات اتفاق وقف إطلاق النار، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن والاستقرار في كافة أرجاء القطاع، كما اتفقت أيضاً على تسليم إدارة قطاع غزة إلى لجنة

برنامج لتعزيز القدرات في جذب الاستثمار الأجنبي

يومان 12 و 13 نوفمبر 2025 فندق كراون بلازا القرم (مسقط)

برنامج مكثف يمتد ليومان، يجمع بين أفضل الممارسات الدولية في مجال فهم وجذب وترويج الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

أجهزة ترويج الاستثمار في الحكومة والشركات، المسؤولين الحكوميين وصناع السياسات، العاملون في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، المصرفيون والمتخصصون في القطاع المالي وشركات الاستثمار، المبرراء التنفيذيون لاستراتيجيات تطوير وتنويع أعمال الشركات.

هذا البرنامج مثالي للمعنيين في صياغة وتسهيل استراتيجيات الاستثمار

د. أدارش فارما د. يوسف بن حمد البلوشي د. دوجلاس فان دن بيرغي

اليوم الأول مشهد الاستثمار العالمي والإقليمي

- تجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية والتأثيرات الجيوسياسية ومقاييس القدرة التنافسية.
- منظومات البنية الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي والمقارنة المرجعية الإقليمية.
- دراسات حالة: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الناجحة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- فهم مراحل اتخاذ قرار المستثمرين وكيفية تنفيذ.

اليوم الثاني الترويج والتسهيل الاستراتيجي

- الأطر القانونية والمؤسسية لجذب وتسهيل الاستثمار.
- تحديد السوق والقطاع والشركات المستهدفة.
- تطبيق الذكاء الاصطناعي في استقطاب العملاء المحتملين وتحسين تفاعل المستثمرين.
- آليات التسهيل والمواءمة بين الأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصلحة.

رابط التسجيل

يستوفّر الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية والعكس خلال البرنامج للحصول على المزيد من المعلومات اتصل بنا: البريد الإلكتروني: yousufh@omaninvestgateway.com md.office@omaninvestgateway.com الهاتف / WhatsApp: +968 97460698

احتفالاً بمرور ٥ أعوام في عُمان شانجان تقدم ٥ مزايا استثنائية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة



UNI-V 2.0T



UNI-T SPORT



UNI-S



UNI-K 4WD

5

أعوام من الثقة في
سلطنة عُمان



CS95 4WD



CS35 PLUS



ALSVIN



CS75 PLUS 4WD



EADO PLUS



عروض الذكرى السنوية الخامسة

